

حركة حامد بن رفادة في شمال الحجاز ١٩٣٢ في ضوء الوثائق البريطانية

حاتم أحمد الصرايرة

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

ملخص

هذه دراسة تحليلية لإحدى الحركات التي شهدتها منطقة نجد والحجاز في بداية هذا القرن. فقد تناولت حركة ابن رفادة من حيث أسبابها، وسيرها ونتائجها. فقد عكست هذه الحركة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي شهدته منطقة الحجاز على أثر الاستيلاء عليها من قبل آل سعود في منتصف العشرينات من هذا القرن. وقد بحثت الدراسة وبشكل غير مباشر، في طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الحكومة الحجازية-النجدية والحكومات العربية المجاورة من جهة، والعلاقة بينها وبين حكومة الإنتداب البريطاني من جهة أخرى، وذلك من خلال مواقف هذه القوى من حركة ابن رفادة.

وكان جُلّ اعتماد هذه الدراسة على الوثائق المحفوظة في ملفات وزارة الخارجية البريطانية والموجودة في مركز الوثائق البريطاني (Public Record Office) سواءً ما كان منها مراسلات أو مذكرات تم تبادلها بين موظفي الحكومة البريطانية في كل من الحجاز-نجد، وشرق الأردن، وفلسطين، والعراق ومصر وبين حكومتهم في لندن، أو بين هؤلاء الموظفين وبين المسؤولين المحليين في هذه المناطق. كما تجدر الإشارة بأنّ هذه الدراسة قد اعتمدت كمصدر ثانوي في بعض جوانبها على مجموعة من الصحف المحلية التي كانت متزامنة في صدورها مع الحدث.

ABSTRACT

This is an analytic study of a movement that took place in the region of Nejd-and Hejaz early this century. It studied "Ibin Rifada's" movement, its causes, its progress and its consequences. This revolt has reflected the political, economic, and social situations that the region of Hejaz had witnessed since its occupation by "Al Sa'aud" in the mid-twenties.

This study, however, shed a light on the relation that existed between the government of Hejaz-Nejed and its Arab neighbouring governments on one side and the mandatory .

This study is considered to be an archival one which is thoroughly depended on the documents that existed in the "Public Record Office". It consulted almost every correspondence and memorandum that had been exchanged either between the British officials in the Arab-countries and their government in London, or between them and the local authorities in Arab-countries.

It is worth to say that this study depended, as a minor resource, on some local newspapers that were issued at the time of the event.

لقد شهدت منطقة الحجاز، شرق الأردن وفلسطين تحولات مهمة منذ بداية العقد الثالث من القرن الحالي، بدأت بالانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، وتدهور العلاقات البريطانية مع الشريف حسين على أثر رفض الأخير للسياسة البريطانية في المنطقة من جهة، وإصرارها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من جهة أخرى. وكان ذلك بداية لسلسلة من الإجراءات البريطانية انتهت بدفع الشريف لعرشه في الحجاز ثمناً لهذا الموقف. وكان من شأن التغيير المفاجيء على أثر استيلاء آل سعود على الحجاز، أن حدث ردّة فعل لدى بعض القبائل الحجازية التي لم تكن راضية تماماً عن هذا التغيير. وفي حين أثر بعضها السكوت وقبول الأمر الواقع، رأى البعض الآخر ضرورة التعبير عن رفضه بالقوة. وكانت أكثر القبائل تضرراً هي القبائل المعروفة بولائها للشاهنشاهيين إبان حكمهم للحجاز. فقد بقي النجديون ينظرون إلى هذه القبائل على أنها لا تنتمي فعلاً لهم، ولن تكون عناصر مساهمة في بناء الدولة الحجازية-النجدية الحديثة. وقد ساهمت هذه النظرة في اهتزاز ثقة هذه القبائل بحكومتها وشكّها في الوصول إلى حقوقها في ظل هذا التمييز.

وكان من بين القبائل التي تضررت بسبب الوضع الجديد، قبيلة تدعى «بلي» بزعامه الشيخ حامد ابن رفاعة^(١). ويسكن القسم الأكبر منها في منطقة الوجه وحولها^(٢). ومن الجدير بالذكر أنّ حامد بن رفاعة كان قد ثار في وجه السلطة الحجازية-النجدية عام ١٩٢٩، وغادر الحجاز على أثرها^(٣). وأخذ في التنقل بين شرق الأردن وفلسطين ومصر. حيث استقرّ به المقام أخيراً في منطقة شبرا في مصر^(٤)، بجوار شخص يدعى محمد أبو سويلم الذي قدّم له قطعة أرض ليقم خيمته عليها^(٥). وكانت المصادر الحجازية-النجدية قد ذكرت، بأنّ ابن رفاعة زار عمان في أواخر آذار من عام ١٩٣٢، حيث حصل على شهادة جنسية أردنية تحمل الرقم ٢١٦، استطاع على أثرها الحصول على جواز سفر أردني يحمل الرقم ١٧٨١، الذي تمّ تأشيرته في الخامس من نيسان من العام نفسه من قبل القنصلية المصرية في القدس للذهاب إلى مصر^(٦).

ويبدو أنّ منح الجنسية الأردنية لابن رفاعة، لا يعدو أن يكون رغبة من الأمير عبدالله بتكريم حليف قديم للشاهنشاهيين، وليس لاستخدامه لأغراض السفر كما أشارت المصادر الحجازية-النجدية. فقد قضى ابن رفاعة مدة ثلاث سنوات (١٩٢٩-١٩٣٢)، متجولاً بين مصر وشرق الأردن وفلسطين، دون جواز سفر. فلماذا طرأت الحاجة إليه في عام ١٩٣٢؟

ولعلّ هذا لا ينفي مشروعية شكوك الحكومة الحجازية-النجدية، بوجود من يدعم ابن رفاعة. وإلاّ كيف استطاع الأخير جمع الأموال والسلاح اللازمين لحركته من جهة، وقام من جهة أخرى بالعبور إلى الحجاز بكل ما لديه من قوة قدّرت بداية بـ ٤٥٠-٥٠٠ رجل^(٧)، دون أن تكتشفها حكومات

الدول التي عبرت هذه القوة أراضيها. ولم تخف الحكومة الحجازية-النجدية لذلك نقدها الضمني للحكومة البريطانية، والصريح لكل من حكومات مصر، شرق الأردن والعراق. واتهامها بالتواطؤ مع ابن رفاة وحركته لزعة الاستقرار في نجد والحجاز^(٨). فإلى أي مدى كانت الحكومة الحجازية-النجدية محقة بإتهامها هذا؟

وقبل تنفيذ هذه المزاعم لا بد من التعرض أولاً لهذه الحركة من حيث تنظيمها وما استطاعت تحقيقه على أرض الواقع ونهايتها. لعل ذلك يفيد في الكشف عن بعض الغموض الذي أحاط بهذه الحركة من ناحية ويحدد المسؤولية الحقيقية عنها من ناحية أخرى. ويروي أحد الناجين من الذين ناصروا حركة ابن رفاة بعد هزيمة الأخير، ويدعى بلال بن مسعود^(٩)، لدى استجوابه من قبل ضباط البحرية البريطانية في العقبة، أنه في بداية نيسان أو قبل خمسة أيام تقريباً من حلول عيد الأضحى الذي صادف في الحادي عشر من نيسان ١٩٣٢، قام بزيارة لابن رفاة في منطقة شبرا، حيث وجد عنده مجموعة من الأنصار من قبيلتي «الحويطات وبلي»، وكان ابن رفاة قد وعد بإعطاء خمس جنيهاً شهرياً لكل راجل وست جنيهاً لكل جمال، تم سيشارك معه في حركته ضد الحكومة الحجازية-النجدية، وذكر لهم بأن البنادق ستكون بانتظار الثوار حال وصولهم العقبة^(١٠).

وبعد تجمع عدد من الثوار، قام ابن رفاة بالتحرك في بداية أيار ١٩٣٢ مع القسم الأكبر من أتباعه بالقطار من القاهرة إلى السويس، حيث التقى بشخص يدعى محمد رشيد فتوح الكبير من مصر، الذي كان يسجل أسماءهم ويقوم بإعطائهم توصيات إلى ضباط الحدود المصريين يتم تداولها عادة بين الموظفين الرسميين، على اعتبار أن المجموعة تمثل وفداً رسمياً مغادراً في مهمة. وبعد أن اكتملت عملية خروجهم، عاد حامد بن رفاة شخصياً إلى شبرا لإنهاء بعض أعماله تاركاً المجموعة بإمرة ولديه^(١١) بعد أن أخبرهم بالانتظار عند مكان يدعى «أبا النصب»، بين السويس والطور. وقام بإتباعهم مجموعة أخرى من عشيرة السليميين الحويطات والتقى الجميع في منطقة أبا النصب، حيث لحق بهم حامد بن رفاة وبرفقته شخص يدعى محمد بن إبراهيم من عشائر الطفيقات إحدى عشائر شمال الحجاز. وسار الجميع بمحاذاة الشاطئ حتى طابة، المحطة الأخيرة في المنطقة المصرية. ولدى إطلاع المسؤولين المصريين على الحدود على التصاريح التي بحوزة مجموعة ابن رفاة سمحوا لها بالعبور، وتابعت المجموعة مسيرها حتى وصلت الشريعة في الأراضي الحجازية^(١٢).

وقد تضاربت الآراء حول الطريق التي سلكها القسم الأكبر من الثوار، ففي حين اتهمت الحكومة الحجازية-النجدية، كلاً من الحكومتين البريطانية وشرق الأردن بالسماح لهم بالعبور عن طريق العقبة^(١٣)، أكدت المصادر البريطانية الواردة، أن القوات البريطانية في العقبة لم يكن لديها علم بعبور

هذه المجموعة. ولعلّ التفسير الأقرب للواقع من وجهة نظر المصادر البريطانية، هو عبور الثوار باتجاه الحجاز مروراً بوادي عربة، حيث لا تملك الحكومة البريطانية أي قوات عسكرية في تلك المنطقة^(١٤). وهذا ما أكّده جرفيس بك (Jarvis Beg)، أحد المسؤولين العسكريين البريطانيين في منطقة سيناء، الذي ذكر بأنّ المجموعة التي خرجت من سيناء مع ابن رفاة، التقت مع مجموعة أخرى يقدر عددها بـ (٢٣٠) رجلاً من عشائر العمران والمساعد والحويطات كانوا يجنون محاصيلهم من الحبوب في منطقة بئر السبع، حيث عبرت معها من مكان يُقال له «غَرْدَل» في منطقة وادي عربة شمال العقبة^(١٥). وبعد استقرار القسم الأكبر من الثوار في منطقة الشُريح، تسلّل حامد بن رفاة مع مجموعة صغيرة تقدّر بسبعة رجال إلى مدينة العقبة، وحلّوا ضيوفاً على رئيس بلديتها ويدعى حامد الكباريتي، الذي قام بالتعاون مع اثنين من أقاربه أحدهما تاجر في معان ويدعى عبيد الكباريتي، والآخر تاجر في السويس ويدعى علاوي الكباريتي بشراء ما يحتاجه الثوار من بنادق ومؤن. وتمّ شحنها إلى الثوار في الشُريح^(١٦). وقد أكد المعتمد البريطاني في شرق الأردن في تقريره السياسي لشهر حزيران ١٩٣٢ على أنّ لعلاوي الكباريتي دوراً بارزاً في دعم الثوار خاصة في مجال تقديم الأسلحة والأغذية كما سنرى^(١٧).

أخذت قوات ابن رفاة بالتجمّع في منطقة الشُريح، حتى وصل العدد في نهاية حزيران إلى ما يقارب ١٥٠٠ شخص^(١٨)، معظمهم من القبائل الحجازية. ولعلّ أكثر ما كانت تخشاه الحكومة الحجازية-النجدية هو أن تشكّل هذه الحركة حافزاً للكثير من القبائل الناقمة على الحكم للثورة عليها. لا سيما أنها فرغت للتو من قمع ثورة لبعض قبائل نجد، قادها شخص يدعى فيصل الدويش^(١٩). ويبدو من المقابلة التي أجراها مساعد القنصل الهندي مع عبد العزيز ابن سعود، أنّ الأخير كان لديه مخاوف ليس فقط من حركة ابن رفاة، وإنّما أيضاً من حركة مماثلة لبعض القبائل البدوية التي تسكن حول الطائف، ولم تخضع لأي حكومة من قبل بشكل فعّال. كما ذكر ابن سعود بأنّه ينظر بعين الشك إلى اليمن أيضاً^(٢٠).

من جهة أخرى، شهدت الفترة التي اختارها ابن رفاة للقيام بحركته ضد الحكومة الحجازية-النجدية، غزواً حدودياً مكثفاً على جانبي الحدود بين الحجاز وشرق الأردن. فقد استطاع بعض رجال القبائل من شرق الأردن عبور الحدود والاتصال مع ابن رفاة، على الرغم من الإجراءات البريطانية والأردنية المشدّدة على جانبي الحدود. حيث دخلت مجموعة من عشائر بني عطية قدر عددها بسبعين رجلاً عن طريق المدوّرة باتجاه تبوك^(٢١). وكانت مجموعة من قبائل الحويطات وبني عطية قد حاولت من قبل، عبور الحدود في الثاني والعشرين من حزيران. إلّا أنّ وصول كلوب قائد قوة البادية الأردنية

آنذاك، إلى مسرح الأحداث حال دون ذلك^(٢٢). وبعثت عشائر الرولة التي كانت تقطن على الحدود السورية-العراقية-الأردنية، أيضاً إلى ابن رفاة بُدي له اهتمامها بحركته، ووعده بالمساعدة حال إحرازه نجاحاً ملحوظاً ضد قوات الحكومة الحجازية-النجدية^(٢٣). وقد أشارت مصادر أخرى إلى أنّ ابن جازي أحد شيوخ الخويطات أرسل إلى ابن رفاة رسولاً خاصاً، يخبره بأنّه يتهيأ الفرصة للقدوم إليه على رأس جماعته^(٢٤). وزادت المصادر الحجازية-النجدية على ذلك، بأنّ عرب العُمران والعميرات والمسايد والزماهرة التي كانت تقطن شمال الحجاز قاموا أيضاً بدعم حركة ابن رفاة في البداية، إلاّ أنهم تخلّوا عنه بعد أن تبين لهم أنّ ليس لديه أموال لتوزيعها عليهم^(٢٥).

ويبدو أنّ معظم من التحق بابن رفاة بعد وصوله الشُريح كانوا من القبائل الحجازية، وذلك بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها سلطات شرق الأردن والحكومة البريطانية على الحدود الحجازية-الأردنية، والتي ساعرضها عند الحديث عن موقف كل من بريطانيا وشرق الأردن لاحقاً. ولعلّ ما يؤكد انحياز بعض القبائل الحجازية لابن رفاة في حركته ضد حكومة الحجاز-نجد، هو الإجراءات التي تمّت بحق هذه القبائل من قتل وتشريد ومصادرة أموال على أثر فشل حركة ابن رفاة. وذلك عقاباً لهم على فعلتهم من جهة، وتحذيراً لهم من عدم تكرار ما قاموا به من جهة أخرى^(٢٦). زيادة على ذلك قامت الحكومة الحجازية-النجدية بالقبض على مجموعة من الأشخاص النشطين في الدعوة لحركة ابن رفاة في مكة وجدة، ويظهر من أسمائهم، بأنهم ليسوا جميعاً من القبائل الحجازية. وهذا ما يفسّر بأنّ للحركة ارتباطات خارج حدود الحجاز ونجد. ومن الأسماء البارزة التي أوردتها المصادر الحجازية-النجدية سواءً من تمّ إيداعهم السجن أو إبعادهم عن البلاد كل من، علي بن أحمد بن منصور، علي بن الحسين الحارثي، وإبراهيم بن عبدالله الدبّاغ، وعيسى بن عبدالله الدبّاغ، وأمين بن اسحق بن عقيل، وعبد الوهاب آشي ومرزوق اللحياني من مكة، ومحمد مهنا، ومحي الدين تظر، وسالم شمس، وسليمان بن داود، وعبد العزيز جميل، وحمزة شحاته، أحمد باصلوح باجير، وحسن عواد، ومحمد بسيوني وصالح بسيوني من جدة. كما قامت بنفي كل من حسونة المغربي وعبدالله صغير إلى خارج البلاد^(٢٧). وقد أصدرت الحكومة الحجازية-النجدية بلاغاً أعلنت فيه عدم جواز القيام بأيّ دعاية سياسية لأيّ جهة كانت. ومنع الأحزاب والتحزبات في البلاد المقدسة. وكل من يثبت عليه القيام بهذه الأعمال، فإنّ إدارة الشرطة مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بحقه^(٢٨). وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلاّ أنّ الحركة تنامت، فقد وصل العدد بنهاية شهر حزيران إلى حوالي ٢٠٠٠ شخص^(٢٩). وقد تحرّكت مجموعة يقدر عددها بـ ٥٠٠ شخص في بداية شهر حزيران باتجاه منطقة حقل العسكرية^(٣٠)، وقامت باحتلالها وأسر ما بها من جنود حجازيين بعد معركة دامت ساعتين. ثمّ تقدّمت قوة أخرى باتجاه البدع^(٣١)، ولم تواجه أي مقاومة من

أهلها. وتابعت مسيرها إلى منطقة الحُرَيْبة وشرمة^(٣٢) واحتلتها. وكان الجسم الرئيسي لقوة ابن رفادة قد توجه إلى منطقة قريبة من ميناء ضبا^(٣٣)، الذي يبعد ٩٠ ميلاً شمال ميناء الوجه على البحر الأحمر، ويعتبر من الموانئ المهمة التي كان الثوار بحاجة للوصول إليها لتأمين خطوط اتصالاتهم البحرية^(٣٤). ولم ترد أنباء مؤكدة عن احتلال ابن رفادة لهذا الموقع المهم. إلا أن بعض المصادر أشارت إلى أن ابن رفادة استقر فيها فترة من الوقت خلال شهر حزيران، وتلقى خلالها الإمدادات الغذائية والحربية عن طريق مينائها، وذلك بعد أن يتم إرسالها من قبل علاوي الكباريتي وشخص آخر يدعى محمد البدوي من السويس إلى شقيق الأخير ويدعى محمود البدوي، أحد التجار المشهورين في ضبا^(٣٥).

ولعل من المنطق أن نتساءل هنا، عن سبب ترك الحكومة الحجازية-النجدية لأمر ابن رفادة أن يتعاضم، حتى أصبح لديه أتباع كثر من الحجاز وخارجها. فهل كان ذلك حيلة من قبل الحكومة الحجازية أم ماذا؟ وللإجابة على هذا السؤال، لا بد أن نورد وجهة نظر الحكومة الحجازية-النجدية، الذي نشرته على صفحات جريدة أم القرى، التي أكدت أن التريث في التعامل مع حركة ابن رفادة كان لسببين؛ الأول؛ معرفة ما إذا كان هنالك ارتباط لأحد من أهل الحجاز بحركة ابن رفادة، وذلك لمعاينة جميع المتورطين، وثانياً؛ لاستدراج ابن رفادة للقضاء على حركته لتكون عبءاً لسواه^(٣٦).

وإذا تبدو هذه الإجابة مقنعة في مجال جريمة صغيرة بقصد الكشف عن جميع أركانها وخيوطها، إلا أنها سياسة غير سليمة للتعامل مع حركة بهذا الحجم؛ لأن من شأن التباطؤ في التعامل معها، يجعل أمر معالجتها صعباً في النهاية. ولا بد أن يكون هنالك أسباب أكثر إقناعاً أدت إلى تأخر الحكومة الحجازية-النجدية في التعامل مع ابن رفادة لشهر ونصف تقريباً، وهي الفترة التي قضها ابن رفادة في أراضي الحجاز منذ دخوله ليلة ٢٠/٢١ أيار، حتى هزيمته في ٣١ تموز ١٩٣٢. ومن المؤكد أن الوضع السائد في نجد والحجاز وقف عائقاً دون التصدي المبكر لهذه الحركة. فمن ناحية، كانت الحكومة الحجازية-النجدية متخوفة من قيام حركات مماثلة في مناطق تيماء وعسير ومكة^(٣٧)، ومن ناحية أخرى، فإن الوضع في الحجاز بشكل عام لم يكن لصالح آل سعود. فقد كانت الحكومة الحجازية تخشى من حركة مماثلة للقبائل في الطائف^(٣٨). ولعل حشد ما مجموعه عشرة آلاف مقاتل في الطائف قبل نهاية حزيران، لدليل آخر على قلق الحكومة الحجازية-النجدية من الوضع في تلك المنطقة^(٣٩).

من جهة أخرى، لم تكن الأوضاع في نجد تساعد الحكومة الحجازية-النجدية على حشد من تريده من المقاتلين بالسرعة الممكنة، فقد فرغ ابن سعود للتو، من قمع ثورة قامت بها بعض القبائل النجدية

بقيادة فيصل الدويش^(٤٠). وعلى الرغم من أن مجموعة الهجر ومفردها (هجرة)، وهي مجموعة القرى التي بناها ابن سعود لتوطين البدو الذين يدعون أنفسهم بالوهابيين، كانت كافية لقمع حركة ابن رفاة^(٤١)، إلا أن ابن سعود لم يقم بحشد قواهم، وذلك لمعرفته بأنهم لن يقفوا عند حدود إنهاء حركة ابن رفاة، وإنما سيتوغلون شمالاً في أراضي شرق الأردن، للاقتصاص من القبائل البدوية التي كانت تغزوهم باستمرار على اعتبار أنها داعمة لحركة ابن رفاة^(٤٢). وهذا من شأنه أن يضع ابن سعود في مواجهة غير متكافئة من جهة، ولا يرغب بها من جهة أخرى مع الحكومة البريطانية، على اعتبار أنها مسؤولة عن حماية شرق الأردن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد أثر ابن سعود عدم استخدام قوة الإخوان ضد ابن رفاة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى استياء القبائل الحجازية بشكل عام، ويدفعها بالتالي لمناصرة ابن رفاة بكل قواها^(٤٣).

ومن هنا فقد اقتصر اختيار ابن سعود للتعامل مع حركة ابن رفاة، على بعض القبائل الموالية له، دون أن يكون لها موقف سياسي شبيه بذلك الذي يتبناه غلاة الوهابية. وعلى رأس هذه القبائل شمر، وعنزة، وحرب والهتيم^(٤٤). وتجنيد قوة تقتصر على هذه القبائل فقط يحتاج إلى وقت. من جهة أخرى، فقد كان للتأكيدات التي أعطتها الحكومة البريطانية لابن سعود بمنع أي إمدادات غذائية أو عسكرية، ومنع تسرب القبائل من شرق الأردن للالتحاق بالحركة^(٤٥)، دور في اطمئنان الحكومة الحجازية-النجدية بأن حركة ابن رفاة ربما تضعف من تلقاء نفسها، في الوقت الذي يحتفظ به بالقوات الحكومية لقمع حركات محتملة وأكثر أهمية وخطورة منها. ولعل هذا ما يفسر التباطؤ في التعامل مع حركة ابن رفاة في شمال الحجاز منذ البداية.

ولدى تأكد ابن سعود من ضعف احتمال قيام حركات مؤازرة لابن رفاة في نجد والحجاز، قام بتجهيز قوة من القبائل الموالية بلغ قوامها حوالي ٥-٦ آلاف مقاتل، ولعل هذا يدحض الرواية الحجازية-النجدية، التي تؤكد أن عدد الثوار مع ابن رفاة لم يكن ليتجاوز ٤٠٠ شخص نصفهم فقط مسلح بالبنادق^(٤٦). إذ كيف يعقل أن تحشد قوة بهذا الحجم مجهزة بأحدث أنواع الأسلحة من بنادق ورشاشات للتعامل مع قوة صغيرة كهذه.

ولما كان ميناء ضبا هو النقطة الأكثر أهمية، وذلك لمنع وصول أي إمدادات إلى الثوار، أمر ابن سعود بارسال قوتين إليها. الأولى بقيادة محمد بن سلطان قائد الجمالة في الحجاز، التي وصلت ضبا في الثاني والعشرين من تموز. والثانية بقيادة عبدالله بن عقيل على رأس قوات نجد في السادس والعشرين من الشهر نفسه^(٤٧). هذا وكان ابن سعود قد قام بتعزيز قوة ميناء ضبا بإمرة أميرها ابن مبارك بمدافع رشاشة وقوة نظامية في نهاية حزيران من عام ١٩٣٢^(٤٨).

ولقطع طريق الإمدادات من الشمال عن الثوار من ناحية، ومحاصرتهم لكي لا يتمكنوا من الفرار باتجاه شرق الأردن وفلسطين من ناحية ثانية، قام ابن سعود بإرسال ثلاث مجموعات أخرى. الأولى بقيادة خالد ابن لؤي، والثانية بقيادة شخص يدعى النشمي^(٤٩)، والثالثة بقيادة شخص يدعى حلوان، أحد خدم الملك عبدالعزيز المقربين. حيث استقرت جميعها في منطقتي تبوك والعلاء^(٥٠). وفي الحادي والثلاثين من تموز ١٩٣٢، قامت القوى النجدية بتطويق ابن رفاة ومن معه في منطقة يطلق عليها جبل شار (جبل الشعار) في شمال الحجاز. وكانت نتيجة المعركة هزيمة قوة ابن رفاة بعد مقتل معظم رجالها بمن فيهم زعيم الحركة حامد ابن رفاة ولديه حماد وفالح ومجموعة أخرى من أبرز عناصرها؛ سليمان ابن أحمد أبو طعيقة، وخمسة من أخوته. وكان لمقتل هذه المجموعة المتنفذة في حركة ابن رفاة، أثر سلبى على أدائها أمام القوات النجدية التي تفوقها عدداً وعدة. وقد قُدر مجموع من قتل من قوة ابن رفاة بثلاثمائة وسبعين رجلاً. وفرَّ من تبقى هرباً بأرواحهم إلى الجبال، كما توجه بعضهم إلى شرق الأردن والبعض الآخر إلى سيناء^(٥١).

ولم تقف إجراءات الحكومة الحجازية-النجدية بحق ابن رفاة وأتباعه عند قتله وإنهاء حركته. فقد أعطى ابن سعود أوامره إلى عبدالله ابن عقيل، أحد قادته في الشمال بتصفية جميع من يُشك في اشتراكهم أو مساندتهم لابن رفاة. واعتبر أن دمهم ومالهم حلالاً، عقاباً لهم على ما فعلوه وتحذيراً لهم من عدم تكرار ذلك^(٥٢). وعلى أثر ذلك، قام ابن عقيل بدفع بعض القوات المرافقة له جهة علقان وحقل وشُرمة وشمال الحجاز بشكل عام، للملاحقة بعض القبائل التي ناصرته حركة ابن رفاة وعلى رأسها قبائل الترقاوي، والعميرات، والعمران، والطقيقات، والعقلان، والمسايعد وعربان عليه وجميعها من قبائل شمال الحجاز. وكان مجموع ما تمّ قتله من هذه القبائل ٢٠٧ أشخاص تقريباً^(٥٣).

ويبدو أنّ هنالك تناقضاً واضحاً بين التصريحات الحجازية-النجدية بشأن حجم القوة مع ابن رفاة، وبين ما تمّ اتخاذه عملياً للردّ عليها من قبل تلك الحكومة. ففي حين اعتبرت أنّ حركة ابن رفاة لا تعدو أن تكون شرذمة لا يتجاوز عدد أفرادها أربعمئة مقاتل نصفهم فقط مسلحين بالبنادق^(٥٤)، نجد أنها قامت بحشد ما مجموعه خمسة إلى ستة آلاف مقاتل مجهزين بالرشاشات والبنادق للتعامل معها^(٥٥). ولعلّ تفسير ذلك يقع ضمن احتمالين لا ثالث لهما، الأول؛ أنّ المعلومات التي جمعتها الحكومة الحجازية-النجدية عن حجم قوة ابن رفاة ومن يؤيده لم تكن دقيقة، فتصوّرت بشكل غير ملائم تبعاً لذلك. ولم تكتشف الأمر إلا بعد خوض المعركة معها. والثاني؛ أنّ قوة ابن رفاة كانت بالفعل تشكّل خطراً يبرر الحشد الحجازي-النجدي الكبير.

وإذا ما أخذنا بصحة الاحتمال الأول، جاز لنا أن نعدّ ما ورد على لسان المسؤولين الحكوميين من

اتهامات موجهة إلى قوى خارجية مثل مصر، والعراق وشرق الأردن، بالوقوف وراء حركة ابن رفاة^(٥٦) محض افتراءات باطلة لا تستند إلى أساس. إذ من غير المعقول أن تتبنّى هذه الدول الثلاث حركة وتتركها لتواجه مصيرها منفردة، وتخوض معركة غير متكافئة مع قوات ابن سعود. ولن تعدم هذه الدول الوسيلة لإيصال دعمها إذا رغبت في ذلك، لا سيما أن لدولتين منهما وهما العراق وشرق الأردن حدود مشتركة وطويلة مع نجد والحجاز. ولا تستطيع حكومة الانتداب البريطاني بما لديها من قوى امبريالية وامبراطورية محدودة العدد من مراقبة هذه الحدود بشكل فعال. أمّا بالنسبة لمصر التي لا يوجد لها حدود مشتركة مع الحجاز، فإن باستطاعتها أن توصل دعمها العسكري والمادي عن طريق البحر، وتسليمها للشوار في أي نقطة على الساحل بين ميناء الوجه جنوباً والعقبة شمالاً، لا سيما أن المراقبة البريطانية للبحر الأحمر بواسطة السفينة الحربية (Penzance)، بدأت في أواسط شهر حزيران^(٥٧). أي بعد دخول قوات ابن رفاة إلى الحجاز بشهر تقريباً.

ويبدو أن الاحتمال الثاني، الذي على أساسه تمّ حشد القوة الحجازية-النجدية الكبيرة، هو الاحتمال الأقرب للواقع. فقد أشارت بعض المصادر، بأن حركة ابن رفاة بدأت قوية، وأن الظروف كانت تتحسنّ بالنسبة للشوار بسبب تلقّيهم للامدادات العسكرية عن طريق ميناء ضبا باستمرار^(٥٨). ومع أن الحركة كانت تتقدّم ببطء نحو الحجاز، إلا أنها كانت تكتسب في كل يوم تعاطفاً من القبائل الحجازية^(٥٩). ويعتقد أن حزب الأحرار الحجازي بعناصره داخل الحجاز وخارجه، هو المسؤول عن تنظيم الاتصالات مع القبائل وتوفير الدعم المادي للحركة. فقد تولّت جمعية الشبان الحجازيين في القاهرة ممثلة برئيسها عبدالحميد الخطيب، أمر تنظيم الاتصالات مع ابن رفاة^(٦٠).

وكانت الإشارة الأولى لهذا الحزب، تعود إلى أواخر عام ١٩٢٧. ويعدّ الشخص الذي قام بتأسيسه، وهو حسين عبدالله الدباغ الذي يتبع لعائلة حجازية من أصل مغربي، من أقدم أعداء ابن سعود. وكان قد غادر الحجاز إلى الهند، إذ بدأ بحشد الدعم لفكرة الحزب، وبث الدعايات ضد ابن سعود. فقامت الحكومة الهندية بطرده على أثر ذلك إلى اليمن^(٦١). حيث تمكّن بمساعدة مجموعة أخرى من الحجازيين من تأسيس نواة حزب الأحرار الحجازي في منطقة لحج باليمن. وقد ضمّ في هيئته الإدارية إضافة إلى رئيسه حسين الدباغ، كل من؛ عقيل عباس، وشريف خالد، وعبدالقادر باحميد، ويوسف الزواوي، وعبدالرؤوف الصبّان ومحمد أمين الشنقيطي. وجميعهم من أصل حجازي^(٦٢). كما نشطت مجموعة أخرى في القاهرة بتأسيس هيئة باسم جمعية الشبان الحجازيين الأحرار، ضمت في هيئتها الإدارية إضافة إلى رئيسها عبدالحميد الخطيب كل من عبد المالك الخطيب أميناً للصندوق، وعبدالحليم الخطيب، وعبدالغني رفيق، والشيخ محمد رشيد فتوح الكبير، والشيخ

علاوي الكباريتي، عبدالغني الرفاعي والسيد المرغاني الإدريسي^(٦٣). وكان التنسيق بين الجمعيتين المذكورتين أعلاه قد بدأ على أثر لقاء رئيسيهما حسين الدباغ وعبدالحميد الخطيب، خلال المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في القدس في كانون أول ١٩٣١، حيث تمّ الاتفاق بينهما على تشكيل جمعية ذات صفة سياسية وعسكرية أطلق عليها اسم «جماعة الدفاع عن الحجاز»^(٦٤).

من جهة أخرى، نشطت مجموعة ثالثة تنتمي للحزب في العمل والدعاية لحركة ابن رفاة في كل من مكة وجدة. وقامت الحكومة الحجازية-النجدية، بسجن وإبعاد سبعة عشر عضواً منهم وردت أسماؤهم آنفاً. ونجا كل من الشيخ محمد بن أحمد أبو طعيقة وأحمد بن عبدالله غيشان والسيد عبدالعزيز الطيار^(٦٥). ولا يُعرف فيما إذا كان الأشخاص الناشطون في شراء الأسلحة وتوريدها لابن رفاة، أعضاء منظّمين في حزب الأحرار الحجازي، أم مؤازرين فقط. ومنهم حامد الزواوي، الذي غادر الاسكندرية يوم ٢٠ تموز ١٩٣٢ إلى مرسيليا، فقد تعاقد على شراء ذخيرة بقيمة ١٠٠٠ جنيه استرليني من مصنع حربي يدعى (Saint Etienne)^(٦٦)، ومحمد البدوي، التاجر المشهور في منطقة السويس، الذي كان يعمل مع علاوي الكباريتي لتوريد الأسلحة والأغذية للشوار عن طريق أخيه محمود البدوي في ضبا^(٦٧).

ويذكر محمد بن سعيد، أحد الأشخاص المشاركين في حركة ابن رفاة، الذي وقع أسيراً في أيدي السلطات الحجازية-النجدية، وتمّ إعدامه لاحقاً بتهمة التجسس، أنّ حزب الأحرار الحجازي، كان على جانب كبير من التنظيم. وأورد مثلاً لذلك أنّ المراسلات بين عناصره في الحجاز والخارج كانت تتم بسريّة تامة، فقد اتّبعت أسلوباً خاصاً بها يُجنّب أعضائها الكشف من قبل السلطات الحجازية-النجدية، ومن الرموز التي استعملت لديهم:

أولاً: لا يجوز ارسال أي رسالة ثانية إلا بعد تلقي الرد على الرسالة الأولى.

ثانياً: الإشارة (-) تعني توقف الكتابة لشهر واحد.

ثالثاً: الإشارة (- -) تعني توقف الكتابة لشهرين.

رابعاً: الإشارة (...) تعني تجنّب الأسرار الشخصية ويجب أن تمرق الرسالة بعد قراءتها.

خامساً: الإشارة (٠٠) تعني أنّ الكلام الصريح يجب أن يتوقف، ويتم بلغة تجارية مشفرة.

سادساً: الإشارة (٠) تعني أنّ الرموز تمّ اكتشافها^(٦٨).

ويبدو أن حسين الدباغ، هو الذي تولّى أمر تزويد ابن رفاة ومجموعته بالأموال اللازمة لشراء

الأغذية والأسلحة، فقد كانت المبالغ المحوَّلة إليه من البنك الوطني الهندي في الفترة التي سبقت قيام الحركة وأثناء قيامها كالتالي:

- ١- حوالة مالية بمقدار ٤٩٣ جنيه استرليني بتاريخ ١٠ آذار ١٩٣٢.
- ٢- حوالة مالية بمقدار ٩٨٧ جنيه استرليني بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٣٢.
- ٣- حوالة مالية بمقدار ٥٠٠ جنيه استرليني بتاريخ ٥ نيسان ١٩٣٢.
- ٤- حوالة مالية بمقدار ٤٠٠ جنيه استرليني بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢.
- ٥- حوالة مالية بمقدار ١٠٠٠ جنيه استرليني بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٢.
- ٦- حوالة مالية بمقدار ١٨٠٠ جنيه استرليني عن طريق بنك إيطالي بتاريخ ١٠ أيار ١٩٣٢^(٦٩).

زيادة على ذلك، فقد ذكر هنري كوكس (المعتمد البريطاني في شرق الأردن)، أن أحد أعوان حسين الدبّاغ، ويدعى مسعود الدبّاغ، قام بمقابلة ابن رفاة على الحدود الحجازية مع شرق الأردن، وقدم له ٣٠٠ جنيه و١٥٠٠ جنيه، كان ابن رفاة قد تسلّمها منه من قبل. وكان الحجازيون في مصر قد تبرّعوا أيضاً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني ووعدوا بتحويل ٢٥٠٠٠ روبية هندية أخرى لاحقاً^(٧٠).

ولعلّ في هذا إجابة كافية على تساؤلات الحكومة الحجازية-النجدية الموجهة إلى السيد أندرو ريان (القنصل البريطاني في جدة)، من قبل الشيخ يوسف ياسين (وزير الخارجية لحكومة الحجاز-نجد بالوكالة)، الذي أشار إلى أن ابن رفاة رجل فقير لا تتعدى أمواله المنقولة وغير المنقولة ٥٠٠ جنيه، وأنّ التقدير التقريبي لتكاليف حركته يزيد على ٧٠٠٠ جنيه استرليني، ولا يمكن تدبير ذلك إلا بمساعدة الدول المحيطة. وقد كان رد ريان على الاتهامات الحجازية-النجدية، قد قلّل من شأن دعم هذه الدول، حيث أكّد أنّ قوة ابن رفاة تكمن فيما سيقدّمه الحجازيون لها داخل الحجاز^(٧١)، في إشارة واضحة إلى نشاطات حزب الأحرار الحجازي، ودوره الرئيس في دعم الحركة. وزيادة على الدعم المادي الذي نشط حزب الأحرار في توفيره، فقد برز من أعضاء ذلك الحزب والمتعاونين معهم من بعض المؤيدين، مجموعة أخرى أخذت على عاتقها توفير الإمدادات الغذائية والعسكرية وإيصالها إلى الثوار^(٧٢). فقد أشارت المصادر البريطانية بأنّ ظروف الثوار كانت تتحسن بسبب ما يصل إليهم من إمدادات عسكرية وتموينية باستمرار^(٧٣). وذكرت هذه المصادر بأنّ ثلاثة أفراد من عائلة الكباريتي وهم حامد الكباريتي (رئيس بلدية العقبة)، وعبيد الكباريتي، أحد كبار التجار في معان، وعلاوي الكباريتي، وهو تاجر في السويس، قاموا بتأمين شحنات السلاح والإمدادات الغذائية. وكانوا يقومون

بإيصالها في البداية إلى شواطئ العقبة الجنوبية وميناء ضبا، وترسل بعد ذلك على ظهور الجمال إلى مقر تجمع الثوار في الشُّرَيْح^(٧٤). وكخطوة لمنع الثوار من استخدام الأراضي تحت السيطرة البريطانية، طلب السير آرثر واكهوب (المندوب السامي البريطاني لفلسطين وشرق الأردن)، بضرورة قيام إحدى السفن الحربية البريطانية بالمراقبة في العقبة لمراقبة هذه الشحنات^(٧٥). وقد قامت الحكومة البريطانية بارسال السفينة (H.M.S. Penzance) إلى العقبة، مع تعليمات مشددة بضرورة تفتيش ومصادرة أي حمولة تحوي إمدادات عسكرية أو تموينية للثوار^(٧٦). وبهذا الإجراء احكمت البحرية البريطانية قبضتها على خليج العقبة، لمنع وصول أي إمدادات للثوار عبر العقبة بحرياً أو برياً^(٧٧). وبعد أن اكتملت الإجراءات بمنع أي إمدادات للثوار عن طريق البر أو البحر بأنحاء العقبة، قام كل من محمد البدوي وعلاوي الكباريتي بتجهيز قارب يحمل العلم المصري ويُدعى «الطائف»، لإرساله إلى أحد موانئ الحجاز، وتحديدًا إلى ميناء ضبا. حيث يسكن ويعمل محمود البدوي. وعلى أثر اكتشافه ومصادرته من قِبَل البحرية البريطانية في أوائل تموز ١٩٣٢^(٧٨)، قام علاوي الكباريتي بتجهيز قارب آخر ولم ينتج أيضاً في الوصول إلى الثوار. حيث سيطرت عليه القوات الحجازية-النجدية البحرية في البحر الأحمر^(٧٩).

ومن هنا فقد أدت الإجراءات البريطانية البرية والبحرية، إلى محاصرة الثوار وإضعاف موقفهم، ولعل ذلك من الأسباب الرئيسية التي اضطرت بعض المؤيدين إلى ترك ابن رفاة والتخلي عن حركته نهائياً. وذلك لإدراكهم بأنهم مقبلون على معركة غير متكافئة مع ابن سعود. فتقلص عدد الثوار تبعاً لذلك من حوالي ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص، كما ذكرت المصادر البريطانية في بداية تموز ١٩٣٢^(٨٠) إلى حوالي ٤٠٠-٤٥٠ شخص كما جاء في بيان الحكومة الحجازية على أثر انتهاء الحركة^(٨١). وما ملاحقة القوى الحجازية-النجدية للقبائل التي أيدت الحركة، إلا تأكيد على أن الحركة كانت قوية في البداية بمناصرتهم، ولم يشفع لهم تركهم لابن رفاة لاحقاً من انتقام القوى النجدية. وهذا ما يفسر ضخامة الحشد الذي قامت به الحكومة الحجازية-النجدية لقمع حركة ابن رفاة، وذلك لتخوفها بأنها ستبقى على ما هي عليه من قوة حتى النهاية.

وكانت الحكومة البريطانية قد شددت مراقبتها ضد حركة ابن رفاة تحت الحاح الحكومة الحجازية-النجدية، فقد اعتبرت بريطانيا نفسها مسؤولة ولو بشكل غير مباشر عن وصول الثوار إلى شمال الحجاز، وذلك لدخولهم الحجاز عن طريق شمال العقبة، وهي منطقة من المفروض أن تكون تحت رقابة الحكومة البريطانية كدولة انتداب في شرق الأردن^(٨٢). وكان الاتهام النجدي غير المباشر للحكومة البريطانية بالتهاون في أمر حركة ابن رفاة، حافزاً آخر للتعاون الذي أبدته تلك الحكومة في محاصرة الحركة ومنع وصول الإمدادات إليها عن طريق شرق الأردن^(٨٣). ولعل الاتهامات

الحجازية-النجدية بشأن بريطانيا لم تكن الوحيدة ، فقد أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي العام، الذي عقد في القدس في السابع عشر من حزيران ١٩٣٢، بياناً استنكرت فيه حركة ابن رفاة واعتبرتها خطراً على شمال الجزيرة العربية والأماكن المقدسة، وألحت في ذلك البيان أن وراء حركة ابن رفاة أيد خفية ذات أبعاد استعمارية تشبه تلك التي كانت في العقبة^(٨٤)، في إشارة واضحة إلى حادث طابة بين بريطانيا وتركيا عام ١٩٠٦، حيث أنذرت الحكومة البريطانية آنذاك السلطات العثمانية في استانبول بشن حرب عليها إذا لم تتخل عن العقبة^(٨٥).

وكان بيرسي لورين (المنسوب السامي البريطاني في مصر)، قد نقل أيضاً إلى حكومته بعض الآراء التي ظهرت على صفحات جريدة الجهاد المصرية المعارضة، وهاجمت فيها كلاً من بريطانيا وكلوب (قائد قوة البادية في شرق الأردن)، الذي اعتبرته الصحيفة أحد ركائز الإمبريالية في المنطقة. وكان مما ذكرته تلك الصحيفة:

«إن ثورة ابن رفاة لم تأت من فراغ، فوضع بريطانيا جعلها تفكر بكل حرص على مستقبلها، وأنها ستفقد الهند لا محالة في المستقبل، وما تريده بريطانيا هو [هند جديدة] ممثلة بالجزيرة العربية، وأن ما يقف في طريق تحقيق هذه الرغبة، هو بقاء ابن سعود قوياً في الجزيرة العربية، لذلك قامت بريطانيا بدعم حركة فيصل الدويش عام ١٩٣٠ (ثورة القبائل النجدية بقيادة فيصل الدويش)، ضد ابن سعود لإضعافه وضم سلطته إلى نفوذها مع بقية إمارات الخليج العربي. وكان الدعم الذي تلقاه فيصل الدويش بالمال والسلاح من قبل كلوب باشا والمعروف بـ لورنس الثاني، الذي كان يشغل منصب المفتش العام في الصحراء العراقية، خير دليل على تورط بريطانيا، وكان فشل فيصل الدويش، حافزاً لبريطانيا لدعم حركات أخرى مناهضة لابن سعود ومنها حركة ابن رفاة»^(٨٦).

ويبدو أن رفض بريطانيا القيام ببعض الإجراءات غير القانونية التي تقدمت بها الحكومة الحجازية-النجدية قد أدخل الشكوك في نفس المسؤولين من حكومة الحجاز من الموقف البريطاني. وخلاف ذلك نجد أن بريطانيا قامت بكل ما من شأنه مساعدة ابن سعود على إضعاف حركة ابن رفاة والتخلص منها وبأقل التكاليف. وقد تلخصت مطالب حكومة الحجاز-نجد بالآتي:

أولاً: تجريد جميع من يدخل حدود شرق الأردن من الشوار من سلاحه، وإبعادهم إلى مكان لا يشكلون فيه خطراً على الحجاز، وتسليم من يتم القبض عليهم من قادة الحركة إلى ابن سعود بشكل مباشر وفوري.

ثانياً: منع ابن رفاة من استخدام منطقة شرق الأردن أو الإفادة منها؛ وذلك باغلاق الحدود بين الحجاز وشرق الأردن بشكل تام امامهم.

ثالثاً: اتخاذ جميع الإجراءات لمنع القبائل البدوية على الحدود بين شرق الأردن والحجاز وعلى رأسهم قبائل بني عطية من الانخراط في حركة ابن رفاة، وأخذ تعهد من شيوخ القبائل الأردنية في الجهة الجنوبية بعدم معاونة الثوار، مع فرض تدابير أمنية مشددة في منطقتي العقبة وجنوب فلسطين لمنع وصول إمدادات جديدة عسكرية كانت أو تموينية للثوار.

رابعاً: ايجاد محكمة للفصل في أمر دخول ابن رفاة إلى الحجاز وذلك لمعرفة المسؤول عن ذلك لمعاقبته.

خامساً: السماح للقوى الحجازية-النجدية بتعقبهم داخل حدود شرق الأردن حسب ما نصّت عليه اتفاقية حدة^(٨٧).

ولتنفيذ ما هو ممكن وقانوني من المطالب الحجازية-النجدية الواردة أعلاه، قامت الحكومة البريطانية وبالتعاون مع ممثلها في كل من شرق الأردن وفلسطين ومصر، بمنع وصول الإمدادات العسكرية والغذائية إلى الثوار، وذلك بفرض رقابة صارمة على ميناء العقبة والبحر الأحمر وموانئ السويس^(٨٨). كما أصدرت تعليماتها إلى المندوب السامي في فلسطين وشرق الأردن بضرورة عدم السماح لأي من الثوار أو معاونيهم بالعبور إلى شرق الأردن أو منها إلى الحجاز، وتجريد الثوار الذين يدخلون شرق الأردن من أسلحتهم. وقد أعطيت تعليمات مماثلة إلى المسؤولين البريطانيين في مصر ولا سيما في سيناء، لمنع استخدام الساحة المصرية من قبل الثوار أو مؤيديهم^(٨٩). وتنفيذاً لهذه التعليمات قام السير آرثر واكهوب المندوب السامي البريطاني (فلسطين وشرق الأردن) بتعزيز قوة البادية بقيادة كلوب بنصف سرية حماية، وتمّ تكليفها بمراقبة الآبار الأمامية على الحدود، وأرسلت نصف سرية ميكانيكية للعمل في العقبة. كما قام بارسال دوريات إلى منطقة وادي عربة للقبض على كل من يشتبه بتعاونه مع الثوار لسحب سلاحه واعادته إلى المنطقة التي تتواجد بها عائلته. وكان المندوب السامي في فلسطين وشرق الأردن قد وعد أيضاً بمراقبة واعتقال جميع من يدخل إلى شرق الأردن من قادة الحركة أو المتنفذين فيها^(٩٠).

من جهة ثانية، نجد أنّ بريطانيا وعلى الرغم من رغبتها في التعاون مع ابن سعود، إلا أنها رفضت تلبية المطالب الحجازية-النجدية التي اعتبرت تحقيقها غير ممكن أو غير قانوني. وعلى رأسها تسليم الثوار الذين يتم القبض عليهم من قبل قوات حكومة شرق الأردن أو القوات الامبراطورية البريطانية.

فقد رفضت إغلاق الحدود بين الحجاز وشرق الأردن بشكل كامل، كما رفضت المطالب الحجازية-النجدية الواردة في البندين الرابع والخامس أعلاه. وكانت الحجج التي استندت إليها بريطانيا في رفضها هذا مقنعة تماماً. فتسليم الثوار إلى ابن سعود يتطلب أن يكون الطرفان البريطاني والحجازي-النجدي موقعان على إتفاقية لتسليم المجرمين. هذا في حالة تصنيف ابن رفاة ومن معه كمجرمين. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أن الحكومة البريطانية كانت قد ناقشت في وقت سابق من شهر أيار عام ١٩٣١ مع الحكومة الحجازية-النجدية، ضرورة التوصل إلى إتفاقية بهذا الخصوص، إلا أن الطلب البريطاني تم تجاهله تماماً من قبل سلطات الحجاز-نجد^(٩١). وقد اعتذرت الحكومة البريطانية أيضاً عن تحقيق رغبة حكومة الحجاز-نجد بإغلاق الحدود مع شرق الأردن وذلك لصعوبة ذلك إن لم يكن استحالته. فإغلاق حدود طويلة يحتاج إلى قوة كبيرة وهي غير متوفرة لدى بريطانيا في تلك المنطقة^(٩٢).

وجاء رفض الحكومة البريطانية للمطالبين الواردين في البندين الرابع والخامس أعلاه على أساس انهما لا يتفقان مع جوهر إتفاقية حدة الموقعة بين بريطانيا مندوبة عن شرق الأردن وبين سلطان نجد. إذ نصّت البنود الخامس والسادس والعاشر من تلك الإتفاقية على ما يلي:

البند الخامس: «تعتبر حكومتا نجد وشرق الأردن بأن قيام أي من رعاياهما من القبائل التي تقطن ضمن حدودهما السياسية، بغزو أراضي الدولة الأخرى عملاً عدوانياً، يتطلب من الدولة التي تتبع لها القبيلة المعتدية اتخاذ أشد العقوبات بحق تلك القبيلة، ويتحمل زعيم القبيلة المعتدية مسؤولية تصرف قبيلته».

البند السادس (أ): «تنشأ محكمة خاصة بالاتفاق بين الدولتين بحيث تمثل كل دولة فيها بعدد أعضاء مساوٍ لعدد أعضاء الدولة الأخرى، ويتم ترأس هذه المحكمة من قبل شخص من غير ممثلي الدولتين وبالاتفاق بينهما وتنعقد هذه المحكمة من وقت لآخر للنظر فيما يحدث من اعتداءات وذلك لتقييم الأضرار التي تنشأ بسبب ذلك الاعتداء وتحديد المسؤولية».

(ب): «وبعد تقييم الأضرار وتحديد المسؤولية، تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن ويكون ملزماً، وعلى الدولة التي تتبع لها المجموعة المسؤولة، العمل على معاقبة من تقع عليهم المسؤولية وفقاً للأعراف والعادات القبيلة المتبعة والمتعارف عليها».

البند العاشر: «لا يجوز لقوات أي من الدولتين عبور حدود الدولة الأخرى لملاحقة المعتدين، إلا بالاتفاق المسبق بين الدولتين»^(٩٣).

ومن الملاحظ هنا، أن جميع البنود التي اعتمدت عليها الحكومة الحجازية-النجدية في مطالبتها من الحكومة البريطانية، تتعلق بالغزو بين رعايا شرق الأردن والحجاز ونجد من القبائل البدوية، وهذا لا ينطبق على حركة ابن رفاعة، التي تختلف وبكل المعايير عن ذلك، لأن لها جذوراً سياسية، كما أن ابن رفاعة وغالبية مؤيديه هم رعايا حجازيين أصلاً^(٩٤). فالغزو البدوي يبدأ سريعاً وينتهي سريعاً بالسيطرة على بعض المواشي ويكون المقصود به جماعة أو قبيلة لا دولة. ولكن ابن رفاعة ومجموعته اتخذوا مركزاً لحركتهم في شمال الحجاز، وكانوا يخططون لزعزعة الاستقرار في الحجاز للحصول على مكاسب سياسية. ولعلّ قبول حكومة شرق الأردن بإنشاء محكمة خاصة للفصل في حركة ابن رفاعة يعني اعتراف ضمني بمسؤوليتها عن التخطيط للحركة انطلاقاً من أراضيها أولاً، وأن المشاركين فيها هم من رعايا شرق الأردن من القبائل البدوية ثانياً. في حين أن حركة ابن رفاعة بدأت ونقّذت انطلاقاً من الأراضي المصرية، وبمساعدة حزب الأحرار الحجازي كما أسلفت. فهل تعتبر شرق الأردن مسؤولة عن ذلك؟؟

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن المتهم الوحيد في نظر الحكومة الحجازية-النجدية، فقد وجهت الأخيرة أيضاً اتهامات مماثلة لكل من العراق، وشرق الأردن ومصر بدعمها لحركة ابن رفاعة، وإن اختلفت درجة هذه الاتهامات وقوتها. ففي حين اعتبرت الحكومة الحجازية-النجدية أن لشرق الأردن ومصر نشاطات واضحة لدعم تلك الحركة^(٩٥) اقتصرَت اتهاماتها الموجهة للعراق على الدعم المادي الذي تشك في أن الملك علي (ملك الحجاز السابق) قد قدمه لابن رفاعة. حيث ربطت الحكومة الحجازية-النجدية في هذا الشأن، بين مغادرة الملحق العسكري من جدة إلى بغداد في الحادي عشر من حزيران، والزيارة التي قام بها الملك علي لشرق الأردن في الرابع والعشرين من الشهر نفسه. معتبرة أن الحدين يصبان في نفس الهدف^(٩٦). هذا وكان وزير الخارجية لحكومة الحجاز-نجد قد شكاً أيضاً للقنصل البريطاني في جدة، من أن السفير العراقي الدكتور ناجي الأصيل، يقوم بنشاطات مشبوهة في كل من مكة والطائف، ويُعتقد أنها لدعم حركة ابن رفاعة^(٩٧). على أية حال، نلاحظ أن الاتهامات الحجازية الموجهة للعراق، لا تعتبر أن الأخيرة كانت لاعباً رئيسياً في الحدث.

أمّا بالنسبة لشرق الأردن، فقد اعتمدت الحكومة الحجازية-النجدية في اتهاماتها الموجهة للأمير عبدالله وحكومة شرق الأردن على سببين، الأول؛ انضمام بعض أفراد القبائل البدوية في شرق الأردن إلى حركة ابن رفاعة من جهة، وقيام البعض الآخر بعمليات غزو ضد قبائل حجازية ونجدية من جهة أخرى. والثاني؛ منح الحكومة الأردنية الجنسية لابن رفاعة وإصدار جواز سفر باسمه في نيسان عام ١٩٣٢، وذلك لتمكينه من التنقل بحرية.

وقد ردت الحكومة البريطانية على الاتهام الأول، بأنه ليس بمقدور حكومتي شرق الأردن وبريطانيا منع تسلل بعض أفراد القبائل على جانبي الحدود، وذلك بسبب طول تلك الحدود الذي يتعدّر معه رصد حركة كل فرد^(٩٨)، كما أنّ الحكومة الحجازية-النجدية تعتبر مسؤولة وبنفس القدر أيضاً عن حماية حدودها^(٩٩). ولعلّ عام ١٩٣٢، لم يكن أول عام يشهد غزو بدوي على جانبي الحدود، وأنّ مسألة الغزو بين القبائل تعود إلى فترة أقدم بكثير من العام الذي شهد حركة ابن رفاة. وما اتفاقية حدّة التي عقدت في تشرين ثاني من عام ١٩٢٥^(١٠٠)، وتركيز معظم بنودها على ضبط حركة القبائل على الجانبين، إلّا دليل واضح على وجود ظاهرة تسلّل القبائل وغزوها لبعضها البعض من حين لآخر. وليس من المستبعد أن تكون بعض هذه القبائل قد وجدت في حركة ابن رفاة وانشغال القبائل النجدية لها، فرصة ذهبية للتأثر لعمليات غزو سابقة قامت بها القبائل النجدية بحق القبائل الشرق أردنية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أنّ أحد الأسباب الرئيسة لإنشاء قوة البادية الأردنية، هو الحالة المتردية التي وصلت إليها قبائل شرق الأردن بسبب استهدافها بغزو منظم ومتكرّر من قبل القبائل النجدية. ففي تقرير عن حالة القبائل الأردنية في نهاية عام ١٩٣٠، أشار جون باجوت كلوب (قائد قوة البادية الأردنية آنذاك)، أنّ القبائل الأردنية بالقرب من الحدود الحجازية-النجدية في الجهة الشرقية والجنوبية من شرق الأردن، قد وصلت إلى حالة يرثى لها لكثرة ما تعرّضت لغزو، وكثرة ما سلب منها من مواش. إذ أوضح ذلك التقرير أنّ قوة حدود شرق الأردن، التي كانت مكلفة بحماية هذه القبائل، قد فشلت في مهمتها لدرجة أنّ هذه القبائل أخذت تشير بصراحة إلى إمكانية وجود اتفاق بين ابن سعود وحكومة بريطانيا لاستئصالها نهائياً^(١٠١).

وعلى الاتهام الثاني، ردّ السير آرثر واكهوب (المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق الأردن، بأنه لا يرى أنّ هناك سبباً يدعو إلى الشك بأنّ الجنسية الأردنية قد منحت إلى حامد بن رفاة بشكل غير قانوني، حيث تسمح المادتان السابعة والثامنة من قانون الجنسية الأردنية بذلك^(١٠٢). ولا أرى سبباً منطقياً للربط بين مسألة منح الجنسية الأردنية لابن رفاة ودخول الأخير إلى الحجاز، وذلك لأنّ ابن رفاة لم يستخدم جواز سفره لدخول الحجاز، حيث دخلها بشكل غير قانوني كشائر على الحكومة الحجازية-النجدية، وطبيعي أنّ لا يكون دخوله لها قد تمّ بناءً على موافقة السلطات الحجازية-النجدية. ولعلّ من المفيد القول هنا، بأنّ عدم اعتراف حكومة شرق الأردن حتى ذلك التاريخ بابن سعود ملكاً على الحجاز، قد جعل جواز السفر الممنوح له من قبل حكومة شرق الأردن عديم الفائدة خاصة في الحجاز.

ولمعرفة موقف حكومة شرق الأردن من حركة ابن رفاة، لا بدّ من التعرّض لمجموعة الإجراءات التي تمّ إتخاذها بشأن تلك الحركة. فمنذ معرفة حكومة شرق الأردن بأمرها رسمياً من قبل المعتمد

حركة حامد بن رفاة في شمال الحجاز ١٩٣٢ في ضوء الوثائق البريطانية حاتم أحمد الصرايرة

البريطاني في عمّان (السير هنري كوكس)، أصدر الأمير عبدالله في السادس والعشرين من شهر أيار، أي بعد دخول ابن رفاة إلى شمال الحجاز بخمسة أيام فقط، تعليمات مشددة إلى أعضاء الحكومة الأردنية وقائد الجيش العربي (فرديك بيك)، بعدم السماح بالتعاون إقتصادياً وعسكرياً مع حركة ابن رفاة، انطلاقاً من أراضي شرق الأردن، وكان ممّا جاء في البيان الأول للأمير عبدالله:

«لقد تنامي إلى أسماعي (من قبل المعتمد البريطاني)، بعبور مجموعة من رجال القبائل، غير مصحوبة بأطفالهم ونسائهم، عن طريق جنوب شرق الأردن. وقامت بالتجمع جنوب العقبة تحت قيادة حامد بن رفاة. وقد قيل بأن هذه المجموعة تتوقع مساعدة مني لتنفيذ بعض الأعمال العدائية في الحجاز. وها أنا أعطي أوامري بضرورة إجبار هذه المجموعة على العودة لعائلاتهم في سيناء وفلسطين وشرق الأردن، وأن يمنع أي شخص يشك في أن هدفه غير سلمي من العبور عن طريق شرق الأردن إلى الحجاز» (١٠٣).

وقام بيك باشا (قائد الجيش العربي) بالسفر في اليوم التالي إلى العقبة لتنفيذ تعليمات الأمير عبدالله، ولكنه لم يستطع عمل شيء، وذلك بسبب أن المجموعة كانت تعسكر في منطقة الشريم التي تبعد حوالي سبعة أميال جنوب العقبة، وهي خارج نطاق مسؤولياته، لكونها خارج الأراضي التابعة للانتداب البريطاني (١٠٤).

وقد أتبع الأمير عبدالله هذا البيان بالموافقة على قانون يمنع تصدير أي مواد تموينية إلى نجد والحجاز، لئلا يستفيد منها الثوار في شمال الحجاز، فأصدر في الأول من تموز بلاغاً بهذا الشأن جاء فيه:

«نحن عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن، تسهياً للقيام بتنفيذ القانون القاضي بمنع تصدير الحبوب والأرزاق إلى نجد والحجاز، وتنفيذاً لأمرنا الصادر، فإن الأشخاص الذين تدلّ حركاتهم على أنها عدائية نحو حكومة ابن سعود لا يصح لهم بدخول نجد والحجاز. كما لا يسمح لأي شخص من دخول المنطقة الحدودية بين الحجاز وشرق الأردن دون تصريح من قائد الجيش العربي. وإن من يتواجد في هذه المنطقة دون التصريح المشار إليه يكون عرضة لإطلاق النار عليه من قبل أفراد الجيش العربي أو القوات الامبراطورية في المنطقة» (١٠٥).

وقد أيدت الحكومة الأردنية ذلك بقانون خاص يخول القوى العسكرية صلاحية اتخاذ التدابير المناسبة لإنفاذ أحكام الأمير (١٠٦).

ولنع القبائل في شرقي الأردن من اللحاق بابن رفاة، فقد أعطى الأمير عبدالله تعليماته إلى باجوت كلوب (قائد قوة البادية الأردنية)، بمصادرة جمال ومواشي جميع من عبروا إلى الحجاز من بني عطية، كما أمر بسجن شيوخهم ضمناً لعدم تكرار العملية^(١٠٧). وفي الوقت نفسه، امتنع الأمير عبدالله عن مقابلة بعض شيوخ العشائر في المنطقة الجنوبية، لثلا يعتبر ذلك تشجيعاً لهم على دعم حركة ابن رفاة^(١٠٨). وكان قد أخبر بعض شيوخ العشائر التي تقطن في منطقة الحدود بأن عليهم تجاهل أية تعليمات للنهوض ضد ابن سعود، بغض النظر عن مصدر تلك التعليمات، وأن أي عمل عدائي ستكون نتائجه سلبية عليهم وعلى قبائلهم^(١٠٩). أمّا بالنسبة للدعم المادي للثورة من قبل الأمير عبدالله، فقد أكد السير هنري كوكس (المعتمد البريطاني في شرق الأردن)، بأن الأمير لم يقدم أي مبالغ للثوار وذلك لأن مثل هذه المبالغ غير متوفرة لديه^(١١٠).

ومن هنا، فقد امتنعت حكومة الانتداب البريطانية عن توجيه أي اتهام للأمير عبدالله، وذلك لعدم وجود أدلة عملية تثبت تورطه في حركة ابن رفاة. وقد اعتبر المندوب السامي البريطاني، أن ما يقال عن علاقة الأمير عبدالله بحركة ابن رفاة، هو مجرد إشاعات تناقلتها صحف آل سعود والقبائل البدوية على طرفي الحدود^(١١١). هذا ولم تكن استنتاجات المندوب السامي بعيدة عن ما وصل إليه السير أندرو ريان القنصل البريطاني في جدة، حيث ذكر الأخير أن الهدف الحقيقي للحكومة الحجازية-النجدية من وراء اتهام الأمير عبدالله بمساندة ابن رفاة، لا تعدو أن تكون وسيلة للضغط على حكومة شرق الأردن للتوقيع على معاهدة حدودية نهائية بين الطرفين، تعترف بموجبها شرق الأردن بالحدود الجديدة مع الحجاز^(١١٢).

وكانت الحكومة الحجازية-النجدية، من جهة أخرى، قد شككت في الموقف المصري من حركة ابن رفاة مستندة بذلك إلى مجموعة من الشواهد، وعلى رأسها الاعترافات التي أدلى بها أحد الأسرى ويدعى محمد بن سعيد، للسلطات الحجازية-النجدية، حيث أكد بأن كلاً من قائد خفر السواحل في الإسماعيلية والمفتش في القنطرة، قد قاما بتسهيل عبور ابن رفاة ومجموعته إلى جنوب فلسطين وشرق الأردن، كما أتى في حديثه على ذكر بعض الأشخاص المنظمين في حزب الأحرار الحجازي في مصر والنشطين في جمع الأموال للحركة، مثل عبدالمالك الخطيب، والشيخ عبدالرؤوف صبان، وجميل باشا، وعلي باشا، وعبدالوهاب قزاز وأخيه بكري قزاز^(١١٣). وكان للحديث الذي تفوه به حافظ بك أمير، السفير المصري في جدة أثناء حفل استقبال في مقر البعثة العراقية في الرابع والعشرين من آب ١٩٣٢، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية لتتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق، أثر كبير في تأكيد الشكوك الحجازية-النجدية، إذ اعتبر حافظ بك أمير أن ابن رفاة مات

شهاداً^(١١٤)، ويعني ذلك أنه يعتقد بأن ابن رفاة كان على حق في حركته على ابن سعود وليس كما تُصوّر الحكومة الحجازية-النجدية. ولا بدّ أن هذه التصريحات قد فُهمت على أنها تعاطف واضح مع حركة ابن رفاة من قِبَل السفير المصري، الذي ربما يعكس وجهة نظر الحكومة المصرية أيضاً.

ولم تكن الحكومة الحجازية-النجدية، على أيّة حال، وحيدة في نظرتها للموقف المصري من حركة ابن رفاة، فقد تعرّضت الحكومة المصرية لهجوم بعض صحف المعارضة داخل مصر أيضاً. حيث ذكرت صحيفة السياسة في أحد مقالاتها في الثالث من أيلول ١٩٣٢، بأنّ حركة ابن رفاة قد تمّ التخطيط لها في القاهرة وبمعرفة المسؤولين المصريين. وتساءلت الصحيفة عن موقف الحكومة المصرية فيما لو كانت حركة ابن رفاة ضد الحكومة الإيطالية في ليبيا، أو الحكومة الفرنسية في سوريا، أو الحكومة البريطانية في فلسطين، فهل تغمض حكومة صدقي باشا عيونها عن هذه الممارسات على الأراضي المصرية^(١١٥). وفي مقال آخر لها في الثاني والعشرين من شهر حزيران ١٩٣٢، كانت صحيفة السياسة قد اتّهمت بريطانيا بالتآمر على الإسلام، معتبرة أنّ ما تقوم به في الحجاز يعزّز سياسة بريطانيا منذ الحرب الكونية الأولى، فقد أرادت بريطانيا آنذاك السيطرة على الحجاز، وعندما رفض الشريف حسين بن علي ذلك، قامت بريطانيا بمساعدة ابن سعود ضده. والآن قوبلت بريطانيا من ابن سعود بنفس السياسة التي تبناها الشريف ضد بريطانيا من قبل^(١١٦). ومن جهة ثانية، هاجمت صحف مصرية أخرى مثل الوفد والبلاغ وكوكب الشرق، حكومة صدقي باشا التي اعتبرتها أداة في يد الامبريالية البريطانية. إذ ربطت هذه الصحف بين توقيت حركة ابن رفاة ضد ابن سعود وبين زيارة ابن الأخير الأكبر الأمير فيصل إلى موسكو^(١١٧). ولا شكّ بأنّ بريطانيا قد نظرت لهذه الزيارة على أنها خطر على مصالحها وسياستها في المنطقة، لأنّ من شأن أي تقارب مع روسيا أن يفتح المجال للأخيرة بمنافسة بريطانيا في منطقة تعتبرها حيوية بالنسبة لها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كانت الحكومة المصرية متورّطة بالفعل في حركة ابن رفاة؟؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بدّ من التعرّض لموقفين، الأول؛ الموقف الرسمي للحكومة المصرية، والثاني؛ مجموعة النشاطات التي قامت على أرض مصر من قِبَل مؤيدي الحركة ولا يمثلون الحكومة المصرية بحال من الأحوال، ولم يكونوا أيضاً أعضاء في الحكومة المصرية. أمّا بالنسبة للموقف الأول، فقد أكّدت المصادر البريطانية والمصرية على السواء، أنّ الحكومة المصرية، وعلى الرغم من عدائها الواضح لابن سعود وعدم اعترافها حتى ذلك الوقت بضمّه للحجاز^(١١٨)، إلّا أنها تعاونت مع حكومة بريطانيا لمنع استخدام الموانئ المصرية وخاصة السويس، من أن تكون مركزاً لتصدير المؤن والسلاح للثوار^(١١٩). وما حدث من ارسال لبعض القوارب التي كانت تحمل شحنات أسلحة وأغذية من ميناء

السويس إلى ميناء ضبا، لا يعدو أن يكون عمليات فردية قام بها أشخاص، أما منظّمون في حزب الأحرار الحجازي، أو طامعون بتحقيق أرباح مجزية بسبب هذه الشحنات. ومع ذلك لم ينجح بعضها في الوصول إلى هدفه، حيث قبضت الحكومة البريطانية على بعضها^(١٢٠). وسيطرت الحكومة الحجازية على شحنات أخرى^(١٢١)، ولم يصل منها إلا القليل وهذا ما يفسّر تراجع قوة ابن رفاة الذي أشرت إليه سابقاً. ومن جهة أخرى، فقد أكّد الحاكم البريطاني لمنطقة سيناء، أنّ القبائل التي شكّلت الجسم الرئيسي لحركة ابن رفاة كانت قد غادرت الأراضي المصرية في جماعات صغيرة غير مسلّحة، وكانت السلطات البريطانية والمصرية في سيناء، معتادة على عبور مثل هذه الجماعات التي كانت تذهب إلى الحجاز للعمل أو لقطف محاصيلها، لكون معظمها قبائل حجازية أصلاً تركت موطنها الأصلي على أثر احتلال ابن سعود للحجاز. ومن هنا كان من الصعوبة بمكان التفريق بين المسافرين العاديين والمسافرين بقصد الغزو (bona-fide travellers and would-be raiders)^(١٢٢).

ومن جهته، أشار السير بيرسي لورين (المندوب السامي البريطاني في القاهرة)، إلى أنّ الحكومة المصرية كانت متعاونة مع حكومة بريطانيا، لمنع الإمدادات من الوصول إلى الشوار، حيث أعطت تعليماتها للمدير العام لإدارة الحدود المصرية بضرورة مخاطبة المنسوب السامي في القاهرة مباشرة، في حال تلقّي أيّ معلومات من حاكم سيناء، أو من موظفي الحدود أو من البحر عن أي شحنة يُشكّ بأنها متوجّهة للشوار^(١٢٣).

ولعلّ ما يؤخذ على الحكومة المصرية، وربما كان السبب في وضعها في دائرة الشك من وجهة نظر الحكومة الحجازية-النجدية، هو تساهلها في أمر بعض النشيطين من مؤيدي الحركة، مصريين كانوا أم من جنسيات أخرى على الساحة المصرية، حيث تركوا دون مراقبة صارمة. فإضافة إلى النشاط المتميّز الذي قام به حزب الأحرار الحجازي داخل مصر من جمع للأموال، وإرسال لبعض القوارب المحمّلة بالأغذية والأسلحة من موانئ السويس إلى ميناء ضبا، أكّدت تقارير بريطانية وصحف عربية على أنّ الخديوي السابق (عباس حلمي باشا)، كان من المناصرين والداعمين لحركة ابن رفاة. فقد ذكرت وزارة الخارجية البريطانية في إحدى مذكراتها أنّ الخديوي قام برصد ما قيمته ٢٥ ألف باوند لدعم ابن رفاة^(١٢٤)، وتأكيداً لذلك، أوردت جريدة فلسطين، بأنّ الأموال والذخيرة كانت ترد إلى ابن رفاة عن طريق السويس، وأنّ المصدر الذي يمدّه موجود في مصر عن طريق جمعية قوية وبمعاونة الخديوي عباس حلمي باشا^(١٢٥). في إشارة واضحة إلى التنسيق في هذا المجال بين حزب الأحرار الحجازي والخديوي. وكانت الصحيفة نفسها قد نقلت عن جريدة (سون بوسته) التركية، أصرار الأخيرة على أنّ للخديوي عباس يدأ في كل ما يحدث في شمال الحجاز^(١٢٦). وقد ذهبت مصادر أخرى إلى أبعد

من ذلك، حين اعتبرت أن أطماع عباس حلمي بالخلافة قديمة، وأنّ هنالك احتمالاً بدعم الحكومة المصرية له، وذلك لتعويضه عن تنازله للملك فؤاد عن العرش^(١٢٧). أمّا المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق الأردن، فقد اكتفى بالقول بوجود احتمال قوي بقيام الخديوي بمساعدة ابن رفاة في حركته في شمال الحجاز^(١٢٨).

ويبدو أنّ أكثر الشواهد دلالة على الموقف المصري المتعاون بهذا الشأن، هو وجود ما يزيد على سبعين شخصاً من اللاجئين الذين تمّ القبض عليهم في شرق الأردن بعد هزيمة ابن رفاة، تمّن يحملون الجنسية المصرية. وهم من أكثر من منطقة في مصر^(١٢٩). ولعلّ هذا ما يفسّر حقيقة الموقف المصري من حركة ابن رفاة. ففي الوقت الذي امتنعت فيه أجهزتها الرسمية عن تقديم أي مساعدة مباشرة للثوار، تركت للمؤيدين حرية الحركة على الساحة المصرية لحشد ما يستطيعون لانجاح حركتهم دون الاكتراث بنتيجة هذا الصراع من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان السبب في امتناع الحكومة المصرية من القيام بما من شأنه التضييق على الحركة وأتباعها، هو خشيتها من تفسير ذلك من قبل ابن سعود على أنّه اعتراف به ملكاً على الحجاز من قبل الحكومة المصرية. وتأكيداً على هذا الموقف، فقد امتنعت الحكومة المصرية أيضاً، من اتخاذ إجراءات مشددة على التجارة حتى انتهاء حركة ابن رفاة بهزيمة الأخير، لئلا يفهم الموقف المصري على أنّه مساعدة للحكومة الحجازية ضد أعدائها^(١٣٠).

ومن هنا، فقد كانت حركة ابن رفاة، حركة حجازية بكل تفاصيلها، وأنّ ما تلقّت من دعم وتعاطف من خارج الحجازيين، لم يكن إلاّ بجهود حجازية أيضاً جاءت نتيجة لعمل منظم من قبل حزب الأحرار الحجازي. وكان السبب الرئيس لقيامها لا يتعلّق بقوى خارجية طامعة، بقدر ما يتعلّق بظروف كان الحجاز يعيشها. وكانت الحكومة النجدية مسؤولة إلى حد كبير عن نشأة مثل هذه الظروف. ومن المؤكد بأنّ العالم قد شهد في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من هذا القرن، ركوداً اقتصادياً عاماً ساهم إلى حد ما في تقليص عدد الحجاج الذين يفدون على الحجاز، وتأثّر لذلك الوضع الاقتصادي لسكان الحجاز الذين كانوا يعتمدون بشكل كبير على هذا الموسم. فأصبح الوضع الاقتصادي سيئاً للغاية في كل من مكة والمدينة لدرجة دفعتهم للتفكير في التغيير وذلك بالعودة إلى الأيام الأولى في العهد الهاشمي^(١٣١).

ولما كانت بعض العشائر الحجازية مؤيدة باستمرار للهاشميين، فقد ارتكبت بحقهم أخطاء كبيرة على أثر استيلاء ابن سعود على الحجاز، كان أقلّها مصادرة مواشيهم وأموالهم، مما اضطر المعوزين منهم إلى الرحيل عن الحجاز غرباً إلى مصر وسيناء، وشمالاً إلى شرق الأردن وفلسطين، حيث تسكن مجموعات صغيرة من قبائلهم في هذه المناطق من قبل. وبما أنّهم لا يحملون ما يعيلهم، فقد

ركنوا إلى حياة النهب والسلب. وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يشكلوا عبئاً على الحكومات المضيفة، ولم يكن مُرحباً بهم في هذه المناطق تبعاً لذلك^(١٣٢). وفي إحدى تعليقاته الجانبية على مغادرة هذه القبائل للحجاز أبدى جرفيس بك (Jarvis Beg) أحد المسؤولين البريطانيين العسكريين في منطقة سيناء، سروره لمغادرة هذه القبائل المثيرة للشغب أرض سيناء ولو كان ذلك لفترة قصيرة^(١٣٣). وكان مما زاد في خطورة وضع هذه الحركة بالنسبة للحكومة الحجازية-النجدية، هو أن الكثير من القوات العسكرية والموظفين الرسميين في الحجاز لم يكونوا قد تقاضوا رواتبهم لعدة شهور، بسبب الحالة الاقتصادية العامة في البلاد. فخشيت لذلك الحكومة الحجازية-النجدية انضمام هذه القوات إلى ابن رفاة في حالة تمكّنه من دفع رواتبهم، ممّا يقلب ميزان القوى بين الطرفين ويجعل معالجة الأمر في الحجاز صعبة للغاية^(١٣٤).

ويبدو أن الحصار الذي فرض على ابن رفاة ومؤيديه، خاصة من قبل الحكومة البريطانية، قد حسم أمر هذا الصراع لصالح الحكومة الحجازية-النجدية. إذ لم يتمكن ابن رفاة من اقناع المزيد من المؤيدين للالتفاف حوله في ظل ما يعانيه من شح في الموارد الغذائية والتجهيزات العسكرية في الفترة الأخيرة من قيام حركته. وربما دفع هذا إلى تخلي بعض المتحمسين عنه، حيث أدركوا أن الأمور لا تسير في صالحه، وأن استمرارهم إلى جانبه سيجلب لهم المتاعب مع الحكومة الحجازية-النجدية.

وعلى الرغم من كل هذا، فقد استمر ابن رفاة بحركته حتى النهاية، لا لقناعته بأنه سيكسب المعركة في ضوء المعطيات المتوفرة، وإنما لتأكّده من عدالة قضيته ومشروعية حركته. بغض النظر عن حسابات الربح والخسارة. وقد جسّد ابن رفاة وجهة نظره هذه في مقابلة صحفية أجريت معه في شهر تموز عام ١٩٣٢. ارتأيت أن اختتم بها مقالتي هذه، ليتعرّف القارئ على تقييم ابن رفاة لحركته، ورؤيته للأحداث من حوله. وكان ممّا جاء في تلك المقابلة:

«أردت الوصول إلى المكان الذي يقيم فيه الشاثر ابن رفاة على مقربة من مدينة ضبا الحجازية، ولكنني وجدت مشقة عظيمة في الوصول إلى غايتي وتحقيق رغبتني، نظراً إلى الاحتياطات الشديدة التي اتخذتها السلطات الانجليزية والعربية في شرق الأردن. وقد وجدت حامد ابن رفاة جالساً في مضربه المصنوع من وبر الجمال، ومعه ما يسميه حزيه، وهم جماعة من مشايخ العربان القائمين معه على الحالة. وأجاب بأنه ينقذ نفسه وسواه من العربان من هذه الحالة التي لا تطاق. حيث قال: أياً كانت نتيجة الحركة التي أقوم بها فإنني مرتاح من الآن لأنني قمت بواجبي، فقد سار معي هؤلاء العربان وانضم إليّ الكثيرون في الطريق ولا أزال أتلقي المساعدة من أطراف البادية، وسأقدم إلى الأمام كلما سمحت لي الفرص وازداد عدد الرجال.

سؤال: كم عدد رجالك؟

جواب: لا يعنيك، وهذا سر أريد الاحتفاظ به.

سؤال: هل خابرت ابن رشيد كما قيل في بعض الصحف؟

جواب: لم أخبر أحداً ولكن الآخرين هم الذين يخبرونني كي ينضموا إليّ.

سؤال: هل تقرأ الصحف؟

جواب: كلا، لأننا لا نتلقى هنا جرائد، وكيف تصل إلينا ومن أين؟ إننا لا نفكر في شيء إلا التقدم وتنظيم هذه الحركة التي قمت بها، ولكنني لا أتجاهل الجرائد ولا أهملها، ولا أضرب بها عرض الحائط، فإنني أعرف أن الصحف تؤثر على الرأي العام في الأقطار الإسلامية وتجعله يميل إلينا أو يعرض عنا. ولكنني لا أستطيع أن أتصل بالجرائد لأنني لا أجد سبيلاً إلى ذلك. وقد سدت الآن جميع المنافذ في وجهي، ولم يتبق أمامي إلا السير إلى الأمام نحو الموانئ والشغور الحجازية والمدن الداخلية، فإما أن انتصر وإما أن أموت في الميدان. ولكنني أرجو منك [مراسل الصحيفة] أن تقول للناس عندما تعود إلى بلادك، أنني لست اللص الذي يقولون عنه إنه قاطع طريق لا أكثر ولا أقل. بل أنا نائر كبقية الثوار الذين قاموا من قبل، أنا مثل فيصل الدويش ومثل أبناء الملك حسين عندما قاموا في وجه الأتراك.

سؤال: ولكنك ترمي الشقاق بين المسلمين، والأقطار العربية في حاجة الآن إلى الهدوء والسكينة.

جواب: هذه مسألة لي نظرية خاصة فيها، وأنا على كل حال، أعتقد أنني لست على خطأ فيما أصنع وسيحكم الله فيما بعد كما يحكم الناس» (١٣٥).

الهوامش

(1) Letter from Sir A. Ryan (British Consul, Jedda) to F.O. Sep. 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.

(٢) ابن رفاة: هو حامد بن سليم بن رفاة، الملقب بالأعور، أحد شيوخ عشائر بلي التي كانت تسكن في منطقة الوجه وشمال الحجاز؛ Letter from Sir A. Ryan, to F. O. memo., Sep. 1932, E4737/76/25, F.O. 361/16016.

(3) Letter from Sir A. Ryan to F.O. 26 Aug. 1932, E 4817/76/25, FO 371/16017.

(٤) Ibid. شبرا هي حي من أحياء القاهرة.

(5) Tel. No. 150, from S. of S. for the Col. to the High Commissioner (H.C.) Baghdad, 13 June, 1932, E 2925/76/25 F.O. 371/16014.

(٦) جريدة أم القرى، مكة، العدد ٤٠٢، ٢٦ آب ١٩٣٢.

(7) Letter from C.H.F. Cox, British Chief Representative in Transjordan (B.C.R.T.J.) to H.C. (Palestine), E 2876/76/25, FO 371/16014, 30 May, 1932; letter from Hejazi Acting Foreign Minister to Sir A. Ryan (Jedda), 1 June, 1932, E 3217/76/25, FO 371/16015.

(8) Tels. No. 67 & 68, from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 7 June 1932, E 2826/76/25, FO 371/16014; Repeated also in Tel. No. 247, 14 June 1932, E 3494/76/25, FO 371/16015.

(٩) بلال بن مسعود، أحد عبيد عتيبة، كان يعمل جندياً في جدة في عهد حكومة الأشراف في الحجاز، وقد التجأ إلى مصر على أثر احتلال الحجاز، وبعد سماعه بحركة ابن رفاة انخرط في صفوفها وكان من بين الناجين بعد هزيمة وقتل ابن رفاة.

Letter from Officer Commanding H.M.S. Penzance to Admiralty, 18 Oct. 1932, E 5489/76/25, FO 371/16017;

(10) Letter from Sir A. Ryan to F.O. memo., Sep. 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.

المقصود بالحويطات هنا هم حويطات تهامة وليس حويطات شرق الأردن.

(١١) أم القرى، مكة، العدد ٤٠٢، ٢٦ آب ١٩٣٢.

ولدا حامد بن رفاة هما فالح وحماد.

كانت التصاريح تصرف بعد توصية من قبل محمد رشيد فتوح الكبير (وكيل العربان والتجار في السويس)، ويكون التصريح على هذا النحو :

جناب المحترم قومندان الحدود

ومن ثم تكتب الأسماء التي سيصرف لها التصريح.

وبعدها يكتب بعد التحية : نرسل لجنابكم الأنفاز الموضحين أعلاه لأجل استخراج تصريح لهم والمذكورين من عرب ومتوجهين إلى

وهذه للمعلومية ودمتم

الختم

محمد رشيد فتوح الكبير

وبناءً على هذه التوصية تصرف التصاريح بأسماء المذكورين على النحو التالي :

«يصرح للأشخاص الموضح أسماءهم بعاليه بالمرور والتوجهه إلى بلادهم الحجاز عن طريق العقبة وذلك تحت ضمانه الشيخ محمد رشيد فتوح وكل العربان والتجار بالسويس، ونحرر هذا منا تصريحاً لهم بالمرور لعدم المعارضة ولا يمنع من الإجراءات القانونية وتفتيشهم إذا اشتبه بهم.

التوقيع

المصدر السابق نفسه.

(١٢) الشُرَيْح: منطقة تقع ضمن الأراضي الحجازية جنوب حقل، وفيها بئر يُعرف بهذا الاسم، وسكانها من العمران. حمد الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ط١، الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٧، القسم الأول، ٦٣٤.

(13) Letter from Hejazi Acting Minister for Foreign Affairs to Sir A. Ryan (Jedda) 1 June 1932, E 3217/76/25, FO 371/16015.

(14) Tel. No. 48, from F.O. to Sir A. Ryan (Jedda), 10 June 1932, E 2859/76/25, FO 371/16014; F.O. Memo, 25 July 1932, E 3792/76/25, FO 371/16016.

(15) Letter from Sir A. Ryan to F.O. memo. 25 July, 1932, E 3835/76/25, FO 371/16016.

(16) Tel. No. 71, from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O. (London), 9 June, 1932, E 2860/76/91, FO 371/16014.

(17) Letter from Hejazi Acting Minister to Sir A. Ryan (Jedda), 8 June, 1932, E 3218/76/25, FO 371/16015; Tels. No. 120 & 121, from Sir A. Ryan to F.O., 11 July 1932, E 3474/76/25, FO 371/16015.

(18) Tel. No. 809, from Headquarters, R.A.F. (Palestine & T.J.) to Air Ministry, 29 June, 1932, E 3271/76/25, FO 371/16015.

(١٩) جريدة الجامعة العربية، العدد ٨٤٩، ٢٢ حزيران ١٩٣٢.

(20) Letter from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 21 June, 1932, E 3505/76/25, FO 371/16015.

(21) Tel. No. 58, from H.C. for (Palestine and T.J.) to S. of S. for the Colonies, 28 June, 1932, E 3250/76/25, FO 371/16015;

وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها حكومة شرق الأردن بشأن بني عطية، أن قامت بسجن مجموعة من شيوخهم وهم سليم أبو دميك، محمود الفرحان وكريم ابن عطية. المصدر نفسه.

(22) Letter from H.C. (Palestine & T.J.) to Colonial Office, 9 July, 1932, E 3579/76/25, FO 371/16015.

(23) Letter from British Consul (Damascus) to the British Military Attache' (Beirut), 13 July, 1932, E 3920/76/25, FO. 371/16016.

(٢٤) أم القرى، العدد ٤٠٠، ١٢ آب، ١٩٣٢.

(25) Letter from Hejazi Minister for Foreign Affairs (Taif) to Sir A. Ryan (Jedda), 30 June, 1932, E 3680/76/25, FO 371/16015.

(26) Letter from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 30 Aug., 1932, E 4402/76/25, FO 371/16016.

(٢٧) أم القرى، العدد ٣٩٤، ١ تموز ١٩٣٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

(29) Tel. No. 125, from Sir Percy Loraine (Cairo) to F.O., 23 June, 1932, E 3117/76/25, FO 371/16014.

(٣٠) حقل، مدينة تقع على خليج العقبة وتبعد ٢٥ كم إلى الجنوب من مدينة العقبة، حمد الجاسر، المعجم، الجغرافي للبلاد العربية السعودية، ط٢، الرياض: دار اليمامة، ١٩٧٩، ج١: ٤٥١، وسيشار له فيما بعد، الجاسر، المعجم.

(٣١) البدع، قرية تابعة لإمارة ضبا وتقع شرقي خليج العقبة في وادي عفال وتبعد ٢٥٠ كم عن تبوك، وسكانها من المساعيد والعميرات وحويطات تهامة. الجاسر، المعجم، ج١: ١٧٣.

(٣٢) شرمه، قرية تقع على الطريق بين العقبة وضبا، وتبعد عن البدع ٨٠ كم، كما تبعد عن الوجه ١٨٥ كم، وتقع على شاطئ البحر الأحمر إلى الجنوب من خليج العقبة، الجاسر، المعجم، ج٢: ٧١٨.

(٣٣) ضبا، مدينة وميناء على البحر الأحمر، وتقع إلى الشمال من ميناء الوجه بحوالي ١٠٠ كم، الجاسر، المعجم، ج٢: ٨٠٦.

(34) Tel. No. 125, from Sir P. Loraine (Cairo) to F.O., 23 June, 1932, E 3117/76/25, FO 3712/16014; ١٢ حزيران ١٩٣٢.

(35) Mr. Randel, F.O. Memo. 17 Aug., 1932, E 4198/76/25, FO 371/16016.

(٣٦) أم القرى، العدد ٣٩٩، ٥ آب، ١٩٣٢.

(37) Mr. Randel, F.O. Memo. 17 Aug., 1932, E 4198/76/25, FO 371/16016.

(38) Tel. No. 258, from S.r A. Ryan (Jedda) to T.O. 21 June, 1932, E 3505/76/25, FO 371/16015.

(39) Tel. No. 141, from Sr. A. Ryan to F.O. 31 July, 1932, E. 3859/76/25, FO 371/16016.

(٤٠) الجامعة العربية، العدد ٨٤٩، ٢٢ حزيران، ١٩٣٢.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) جريدة فلسطين، العدد ١٥١-٢١٠٩، ٢٦ آب ١٩٣٢.

(43) Mr. Randel, F.O. Memo., 17 Aug., 1932, E4198/76/25, FO 371/16016.

(44) Letter from Sir A. Ryan (Jedda) to Sir J. Simon, F.O., 30 Aug. 1932, E4402/76/25, FO 371/16016.

(45) Tel. No. 76, from F.O. to Sir A. Ryan (Jedda), 30 June, 1932, E 3167/76/25, FO 371/16014.

(46) Letter from Sir A. Ryan to Sir J. Simon, F.O., 30 Aug. 1932, E4402/76/25, FO 371/16016; أم القرى، العدد ٤٠٠، ١٢ آب، ١٩٣٢.

(47) Tel. No. 893, from Headquarters R.A.F. (Palestine & T.J.) to Air Ministry, 28 July 1932, E 3842/76/25, FO 371/16016.

(48) Tel. No. 788, from Headquarters, R.A.F. (Palestine & T.J.) to Air Ministry, 20 June, 1932, E 3084/76/25, FO 371/16014.

(49) Tel. No. 87, from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 23 June, 1932, E 3162/76/25, FO 371/16014.

(٥٠) أم القرى، العدد ٣٩٩، ٥ آب، ١٩٣٢.

(51) Tel. No. 139, from Sir. A. Ryan to F.O. 28 Aug., 1932, E 3861/76/25, FO 371/16016;

جريدة فلسطين، العدد ٣١-٢٠٨٩، ٣ آب، ١٩٣٢. وقد نشرت جريدة فلسطين بأن رأس ابن رفادة قد فصل عن جسده ورمي للأطفال ضبا ليلعبوا به، ولكن جريدة أم القرى نشرت بأن رأسه قد علّق في ضبا ليكون عبرة لغيره من الطامعين، أم القرى، العدد ٣٩٩، ٥ آب، ١٩٣٢.

(٥٢) أم القرى، العدد ٤٠٠، ١٢ آب، ١٩٣٢.

(٥٣) أم القرى، العدد ٣٩٩، ٥ آب، ١٩٣٢؛ فلسطين، العدد ١٥٦-٢١١٤، ١ أيلول ١٩٣٢؛

Tel. No. 160, from Sir, A. Ryan to F.O. 13 Aug., 1932, E 4102/76/25, FO 3/16016.

(54) Letter from Sir. A. Ryan to F.O., 30 Aug. 1932, E 4402/76/25, FO 371/16016.

(٥٥) Ibid; أم القرى، العدد ٣٩٩، ٥ آب، ١٩٣٢.

(56) Record of a meeting between Yusuf Yasin (Acting Foreign Minister for Hejazi-Nejd gov.) and Sir A. Ryan (British Consul at Jedda), 4 & 5 of June 1932, E 3217/76/25, FO 371/16015.

(57) Tel. No. 49, frp, S. of S. for the Colonies to H.C. (Palestine & T.J.), 15 June, 1932, E 2955/76/25, FO 371/16014.

(58) Tel. No. 164, from F.O. to H.C. (Cairo), 29 July, 1932, E 3807/76/25, FO 371/16016;

جريدة فلسطين، العدد ١١٧-٢٠٧٥، ١٧ تموز، ١٩٣٢.

(59) Mr. Randel, F.O. Memo., 25 July, 1932, E 3792/76/25, FO 371/16011.

- (60) Mr. Randel, F.O. Memo., 17 Aug., 1932, E 4198/76/25, FO 16016.
- (61) Sr. A. Ryan, F.O. Memo, Sep., 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (62) Tel. No. 55, from the British Agent (Aden), to S. of S. for the Colonies, 25 July, 1932, E 3784/76/25, FO 371/16016; Note from Hejazi-Nejd Foreign Ministry to F.O. (London), 15 Oct., 1932, E 6586/76/25, FO 371/1607.
- (63) Ibid; Letter from Mr. Cambell (Cairo) to F.O., 13 Oct. 1932, E 5982/76/25, FO 371/16017; Sir A. Ryan, F.O. memo. Sep. 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (64) Sir A. Ryan, F.O. Memo., Sep. 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (65) Letter from Mr. Cambell (Cairo) to F.O., 13 Oct. 1932, E 5982/76/25, FO 371/16017;

أم القرى، العدد ٣٩٤، ١ تموز ١٩٣٢.

- (66) Tel. No. 78, from the British Agent (Aden) to British Consul (Jedda), 11 Aug., 1932, E 4054/76/25, FO 371/16016.
- (67) Mr. Randel, F.O. Memo., 17 Aug., 1932, E 4198/76/25, FO 371/1601.
- (68) Letter from Hope Gill (Jedda) to F.O., 30 Aug., 1932, E 5268/76/25, FO 371/16017;

أم القرى، العدد ٤٠٢، ٢٦ آب ١٩٣٢.

- (69) Sir A. Ryan, F.O. Memo., Sep., 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (70) Ibid.
- (71) Letter from Hejazi-Nejd Ministry for Foreign Affairs to British Consul (Jedda), 15 June, 1932, E 3499/76/25, FO 371/16015; Sir A. Ryan (Jedda) to Sir J. Simon (F.O.), Tel. No. 328, 18 Aug., 1932, E 4187/76/25, FO 371/16016.

- (72) Tel. No. 78, from the British Agent (Aden) to British Consul (Jedda), 11 Aug. 1932, E 4054/76/25, FO 371/16016.
- (73) Tel. No. 164, from F.O. to H.C. (Cairo), 29 July, 1932, E 3807/76/25, FO 371/16016.
- (74) Sir A. Ryan, F.O. Memo., Sep., 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (75) Letter from F.O. to Air Ministry, 14 June, 1932, E 2951/76/25, FO 371/16014.
- (76) Tel. No. MIP.D 04/04/32, from the Admiralty to F.O., 23 June, 1932, E 3139/76/25, FO 371/16015; Colonial Office to H.C. (Palestine & T.J.), Tel. No. 49, 15 June, 1932, E 2955/76/25, FO 371/16014;
الكرمل، العدد ١٦٨٩، تموز ١٩٣٢.
- (77) Tel. No. P.A. 740, from the Admiralty Headquarters (Palestine & T.J.) to Admiralty (London) 8 July, 1932, E 2879/76/25, FO 371/16014.
- (78) Report of Proceedings of Senior Naval Officer, Red Sea Sloops in H.M.S. Hastings for the period 1-31 July, 1932, E 4615/76/25, FO 371/16016.
- (79) Sir A. Ryan, F.O. Memo., Sep., 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (80) Mr. Randel, F.O. Memo., 25 July, 1932, E 3792/76/25, FO 371/16016.
(٨١) أم القرى، العدد ٤٠٠، ١٢ آب ١٩٣٢.
- (82) Tel. No. 123, from F.O. to Sir A. Ryan (Jedda), 23 June, 1932, E 3035/76/25, FO 371/16014.
- (83) Letter from Hejazi-Nejd Minister for Foreign Affairs to Sir A. Ryan (Jedda), 30 May, 1932, E 3073/76/25, FO 371/16014; Tel. No. 47, from Sir A. Ryan to F.O. 14 June, 1932, E 3494/76/25, FO 371/16015.
- (84) Letter from C.O. to F.O., 18 June, 1932, E 4901/76/25, FO 371/16017.
جريدة فلسطين، العدد ١١٨-٢٠٧٦، ١٩ تموز ١٩٣٢.

(٨٥) جريدة الكرمل، العدد ١٦٩٦، ١٧ آب ١٩٣٢.

(86) Letter from P. Loraine (Cairo) to F.O., 30 June, 1932, E 3486/76/25, FO 371/16015.

لقد كان الدور الذي أدّاه كلوب باشا في ثورة فيصل الدويش يأتي ضمن جهوده لتخفيف الضغط على القبائل العراقية على الحدود مع نجد، فبقاء ثورة الدويش حيه في نجد كان من شأنه إشغال قوات الاخوان عن مهاجمة القبائل العراقية على الحدود بينهما.

- Letter from Saudi Foreign Minister to the British Consul Jeddah, 4 Jan. 1930. FO 371/14450.

(87) Letter from Hejazi-Nejd Minister for Foreign Affairs to Sir A. Ryan (Jedda) 30 May, 1932, E 3073/76/25, FO 371/16014; Record of a conversation between Hejazi Minister for Foreign Affairs with Mr. Randel at Hejazi-Nejd Embassy (London) 14 June, 1932, E 2987/76/91, FO 371/16014; Letter from the Hejazi-Nejd Acting Minister for F.A. to Sir A. Ryan (Jedda), 15 June, 1932, E 3499/76/25, FO 371/16015; Tel. No 78, from Sir A. Ryan to S. of S. for the colonies, 17 June, 1932, E 2995/76/25, FO 371/16014.

اتفاقية حدّه: تمّ توقيعها بين حكومة الانتداب البريطاني مندوبة عن شرق الأردن وبين حكومة نجد في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٥. وتقع في ستة عشر مادة، وكانت معظم بنودها تبحث في ضبط القبائل على جانبي الحدود بين نجد وشرق الأردن، خاصة حول منطقة وادي السرحان الذي ألحقته تلك الاتفاقية إلى سلطان نجد. انظر نص اتفاقية حدّه في The Text of Hedda Agreement can be found in a Colonial Office memo. 26 Feb., 1962., E1360/180/91, FO 371/11437

(88) Letter from Sir A. Ryan (Jedda) to Hejazi-Nejd Minister for F.A., 10 July, 1932, E 3899/76/25, FO 371/16016.

(89) Tels. No 45 & 110, from F.O. to High Commissioners in Palestine and

Egypt, respectively, 10 June, 1932, E 2859/76/25, FO 371/16014.

(90) Tel. No. P.A. 750, from Headquarters R.A.F. (Palestine & T.J.) to Air Ministry, 11 June, 1932, E 2927/76/25, FO 371/16014; Tel. No. 48, from H.C. (Palestine & T.J.) to S. of S. for the Colonies, 13 June, 1932, E 2924/76/25, FO 371/16014.

(91) Tel. No. 79, from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 9 June, 1932, E 2835/76/25, FO 371/16014;

في المقابلة التي أجراها حافظ وهبة السفير السعودي في لندن مع السير رانديل من موظفي وزارة الخارجية البريطانية اعتذر الأخير عن أنه ليس في وضع يمكنه من الحكم على ابن رفادة بأنه مجرم أم لا، نظراً لأن طبيعة حركته سياسة.

Record of meeting held between Hafez Wahba and Mr. Randel at Foreign Office, London, 14 July 1932, E 2987/76/91, FO 371/16014.

(92) F.O. to Sir A. Ryan (Jedda), Tel. No. 48, 10 June, 1932, E 2859/76/25, FO 371/16014.

(93) The Text of Hadda Agreement can be found in a Colonial Office Memo. 26 Feb. 1926. E 1360/180/91, FO 371/11437.

(94) Sir Randel, F.O. Memo., 25 July, 1932, E 3792/76/25, FO 371/16016.

(95) Record of a meeting held between the Hejazi-Nejd Acting Minister for F.A. and Sir A. Ryan (Jedda), 4 & 5 June, 1932, E 3217/76/25, FO 371/16015.

(96) Tel. No. 150, from C.O. to H.C. (Baghdad), 13 June, 1932, E 2925/76/25, FO 371/16014.

(97) Record of a meeting held between the Hejazi-Nejd Acting Minister for F.A. and Sir A. Ryan (Jedda), 4 & 5 June, 1932, E 3217/76/25, FO 371/16015.

- (98) Tel. No 48, from F.O. to Sir A. Ryan (Jedda), 10 June, 1932, E 2859/76/5, FO 371/16014.
- (99) Tel. No 247, from Sir A. Ryan (Jedda) to F.O., 14 June, 1932, E 3494/76/25, FO 371/16015.
- (100) The Text of Hadda agreement can be found in a Colonial Office Memo., 26 Feb. 1926, E 1360/180/91, FO 371/11437.
- (101) Report by John Bagot Glubb on administering the Jordanian Desert, 19 Nov., 1930, E 387/387/25, FO 371/15293.
- (102) Letter from H.C. (Palestine & T.J.) to S. of S. for the Colonies, 16 July 1932, E 3995/76/25, FO 371/16016.
- (103) Letter from Sir H. Cox (T.J.) to H.C. (Palestine & T. J.), 30 May, 1932, E 2876/76/25, FO 371/16014.
- (104) Ibid.
- (105) Letter from Amir Abdullah (T.J.) to H.C. (Palestine & T.J.) 2 July, ١٩٣٢ تموز ٦، العدد ٨٥٧، الجامعة العربية، 1932, E 3578/76/25, FO 371/16015;
- (١٠٦) الجامعة العربية، العدد ٨٦٤، ١٣ تموز ١٩٣٢.
- (107) Tel. No 60, from H.C. (Palestine & T.J.) to S. of S. for the Colonies, 1 July, 1932, E 3327/76/25, TO 371/16015, and Tel. No 58, 28 June, 1932, FO 3250/76/25, FO 371/16015.
- (108) Letter from the H.C. (Pal. & T.J.) to Colonial Office, 9 June, 1932, E 3579/76/25, FO 371/16015.
- (109) Letter from the H.C. (Pal. & T.J.) to Colonial Office, 5 June, 1932, E 6422/76/25, FO 371/16017.
- (110) Tel. No 47, from H.C. (Pal. & T.J.) to Colonial Office, 13 June, 1932, E 2923/76/25, FO 371/16014.

- (111) Des. from H.C. (Pal. & T.J.) to Colonial Office, 9 June, 1932, E 3579/76/25, FO 371/16015.
- (112) Tels. No. 67 & 68, from Sir Ryan (Jedda) to F.O., 7 June, 1932, E 2826/76/25, FO 371/16014.
- (113) Des. from H.C. (Cairo) to F.O. undated, E 5268/76/25, FO 371/16017;
جريدة فلسطين، العدد ١١٧-٢٠٧٥، ١٧ تموز ١٩٣٢.
- (114) Letter from Ronald Cambell (Cairo) to Sir Randel (F.O.), 21 Sep., 1932, E 4797/76/25, FO 371/16017.
- (115) Ibid.
- (116) Report from P. Loraine (Cairo) to F.O. 22 June, 1932, E 3365/76/25, FO 371/16015.
- (117) Ibid.
- (118) Record of the Meeting between Yusuf Yasin (Hejazi-Nejd Acting Minister for F.A. and Sir A. Ryan (Jedda)), 4 & 5 June, 1932, E 3217/176/25, FO 371/16015.
- (119) Letter from Ismail Sedki (Egyptian Prime Minister) to Sir P. Loraine H.C. (Egypt), 30 June, 1932, E 3488/76/25, FO 371/16015.
- (120) Report by Senior Naval Officer of H.M.S. Hastings in Aqaba for the period 1-31 July 1932, E 4615/76/25, FO 371/16016.
- (121) Sir A. Ryan, F.O. Memo. Sep. 1932, E 4737/76/25, FO 371/16016.
- (122) Des. from Sir P. Loraine (Cairo) to F.O., 17 June, 1932, E 3026/76/25, FO 371/16014.
- (123) Tel. No. 85, from Sir P. Loraine (Cairo) to F.O., 18 June, 1932, E 3165/76/25, FO 371/16014; Letter from General Director for European Office (Cairo) to the Director of Police (Suez), 30 June, 1932, E 3488/76, FO 371/16015.

(124) F.O. Memo, 10 June, 1932, E 2871/76/25, FO 371/16014.

(١٢٥) جريدة فلسطين، العدد ١١٧-٢٠٧٥، ١٧ تموز، ١٩٣٢.

(١٢٦) جريدة فلسطين، العدد ١٢٧-٢٠٨٥، ٢٩ تموز، ١٩٣٢.

(١٢٧) جريدة الكرمل، العدد ١٦٩٣، ٦ آب، ١٩٣٢.

(128) Letter from the H.C. (Pal. & T.J.) to Colonial Office, 7 Oct. 1932, E 5221/76/25, FO 371/16017.

(129) Des. from Ronald Cambell (Cario) to F.O., 24 Sep. 1932, E 5068/76/25, FO 371/16017.

(130) Des. from Sir P. Loraine (Cairo) to F.O., 15 Aug., 1932, E 4119/76/25, FO 371/16016.

(131) Extract from Times Newspaper of 14 July 1932, E 3540/76/25, FO 371/16015.

(132) Ibid.

(133) Des. from Headquarters R.A.F. (Pal. & T.J.) to Air Ministry, E 2927/76/25, FO 371/16014.

(134) Extract from Times Newspaper, 14 July 1932, E 3540/76/25, FO 371/16015.

(١٣٥) جريدة فلسطين، العدد ١٢٥-٢٠٨٣، ٢٧ تموز، ١٩٣٢.

ABBREVIATIONS

F. O.	Foreign Office	وزارة الخارجية البريطانية
F. A.	Foreign Affairs	الشؤون الخارجية (وزارة الخارجية)
S. of S.	Secretary of State	وزير دولة
H. C.	High Commissioner	المندوب السامي
Tel.	Telegram	برقية
Memo.	Memorandum	مذكرة
Des.	Despatch	ارسالية
R. A. F.	Royal Air Force	سلاح الجو الملكي البريطاني
C. O.	Colonial Office	وزارة المستعمرات
Pal. & T. J.	Palestine and Transjordan	فلسطين وشرق الأردن
Ass. B.C.R.	Assistant British Chief Representative	مساعد رئيس الممثلين البريطاني
B. C.	British Consul	القنصل البريطاني